



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 18 نوفمبر 1999

فهرس

* مواصلة مناقشة مشروع ميذانيتي التجهيز والتسيير لسنة 2000
للقطاعات الآتية:

- التربية الوطنية،
- التعليم العالي والبحث العلمي،
- المجاهدين،
- الاتصال والثقافة.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة المنعقدة يوم الخميس 18 نوفمبر 1999 (زوالا)

الرئاسة: السيد قاسم كبير، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السادة:

- عبد الكريم حرشاي، وزير المالية.
- عمار تو، وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية.
- سعيد عبادو، وزير المجاهدين.
- محمد كشود، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.
- تجيني صلاونجي، وزير الاتصال والثقافة بالنيابة.

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخمسين زوالا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله،

نستأنف أشغالنا لهذه الأمسية لاستكمال جدول أعمال اليوم. وقبل إحالة الكلمة إلى الإخوة النواب، بودي الترحيب بالإخوة الطلبة من معهد القضاء الذين جاؤوا لحضور أعمالنا اليوم. فمرحبا وأهلا وسهلا بهم، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمان حبيبي ... غائب. إذن أحيل الكلمة إلى السيد محمد مياد، تفضل.

السيد محمد مياد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أتطرق في تدخلتي هذا إلى القطاعات الآتية:
1- قطاع التربية: لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في ميدان التربية والتكوين. لكن رغم ذلك، ما يزال هذا القطاع يعاني نقائص يجب التذكير بها منها: النقص الملحوظ في التجهيز والوسائل والذي تشكوه بعض المؤسسات عبر الولايات. لذا، أطلب من الوزارة أن تتدارك هذا النقص. كما تعاني مؤسساتنا التربوية من انعدام الشروط الضرورية للنهوض بالتعليم ورفع مستواه لكافة أبناء الجزائر مثل النقل والمطاعم المدرسية خاصة في القرى والأرياف، مما أدى ببعض التلاميذ إلى العزوف عن الدراسة، ناهيك عن غلاء الأدوات المدرسية والنقص في هياكل الاستقبال. لذا، أتح على الوزارة المعنية أن تقوم بالدور المنوط بها لإيجاد ديناميكية جديدة للتضامن المدرسي مع ضرورة إشراك أولياء التلاميذ، في إطار العلاقة القائمة بين المدرسة ومحيطها، لتقديم المساعدات اللازمة لأبناء الجزائريين المحرومين. ومن أجل ترقية قطاع التربية والتكوين، يجب الإسراع في إصلاح المنظومة التربوية ومنح إعادة النظر في البرامج

السكن، مما تسبب في عدم استقراره. هذا بالإضافة إلى قلة المراجع والوسائل البيداغوجية الحديثة لمواكبة التغيرات الراهنة. وعليه، حان الوقت اليوم لنرقى بجامعتنا إلى المستوى المطلوب فنعتني بالأستاذ بحل مشاكله الاجتماعية مع تأهيله عن طريق أسلوب التكوين وتحسين معارفه المتواصل، وكذا بتشجيع المبادرات الخاصة بالبحث العلمي ووضع سياسة واضحة للحد من العجز في طاقة استيعاب الهياكل الجامعية وسياسة ناجعة للكتاب والمطبوعات الجامعية لتصحيح في متناول الطلبة.

3- قطاع الثقافة : إن الإعلام قطاع إستراتيجي هام ينبغي أن يساهم في رفع المستوى الفكري والثقافي للشعب.

ونظرا إلى حيوية هذا القطاع، ورغم ضعف الميزانية المخصصة له، يجب على الوزارة أن :

- تعمل وتسهر على وضع سياسة إعلامية حقيقية تنطلق من واقع المجتمع وطموحاته وتاريخه بمختلف مراحلها، والدفاع عن المكتسبات التي حققها الشعب حتى اليوم والتمسك بمبادئ ثورة نوفمبر المجيدة.

- تعتني بكل المؤسسات الإعلامية العمومية وتجعلها مؤسسات ذات طابع ثقافي وتجاري.

- تضبط دخول وسائل الإعلام الأجنبية بكل أشكالها لحماية المجتمع من كل الانحرافات والتأثيرات السلبية.

- تسهر على الإسراع في تحضير مشروع قانون الإعلام الذي تتحدد من خلاله المعالم الكبرى لهذا القطاع.

- تحسن أوضاع الساهرين على القطاع خاصة من حيث السكن ووضعيتهم المادية.

هذا ويعاني قطاع الثقافة هو الآخر ركودا خطيرا بسبب عدم الاهتمام به، خاصة وأنه يفتقر إلى سياسة ثقافية في المجال الإعلامي، حيث أصبح نشاطه يركز على الفلكلور وأشياء أخرى لا ترقى به إلى المستوى المطلوب الذي أنشئ من أجله.

البيداغوجية الأولية في كل أطوار التعليم، مع تحسين وضعية المعلمين والأساتذة من حيث التكوين والتأهيل، وتوفير الاحتياجات الضرورية للتلاميذ، الصحة منها والرياضية والثقافية، بغية دعم الصحة المدرسية وتعميم الممارسة الرياضية في الوسط المدرسي. كما يجب تحسين مردود المنظومة التربوية من أجل وضع حد لظاهرة التسرب المدرسي وتسطير سياسة وطنية شاملة لهياكل الاستقبال المتمثلة في :

- التأطير من حيث العدد والمستوى،

- تعزيز سلم التفتيش والمراقبة،

- نوعية الكتاب المدرسي، تأليفا وطباعة وتوزيعا.

ولا يمكن الاكتفاء بالكم فقط بل يجب السعي إلى ترقية النوعية وذلك بمواصلة:

- ترقية مستوى التأطير التربوي والبيداغوجي،

- التوجيه والتشاور مع المجلس الأعلى للتربية،

- استغلال أمثل للإمكانيات المتوفرة في مستوى سير المؤسسات وكذا في مستوى جهاز المراقبة والتفتيش،

- تعميم الإعلام الآلي لترقية فعالية التعليم التطبيقي وتطوير التعليم بالوسائل السمعية البصرية،

- تطوير هياكل البحث العلمي وجعله يتماشى مع التحولات الراهنة التي تعرفها البلاد من الناحية التكنولوجية والعولمة الاقتصادية.

وفي الأخير أتساءل، السيد وزير التربية، عن سبب تجميد المناصب المالية ولجوء الوزارة إلى التوظيف المؤقت. وأرجو أن يعطينا سيادة الوزير جوابا شافيا لذلك.

2- قطاع التعليم العالي : بالرغم مما حققه التعليم العالي من إنجاز، حيث أصبح يضم شبكة جامعية واسعة ومراكز جامعية ومعاهد ومدارس عليا، إلا أنه يظل دون الهدف المنشود. وبالرغم من أن جل الجامعات الجزائرية أصبحت تتوفر على إطارات متكاملة تقوم بالتأطير الجيد أساسا في مستوى التدرج والقيام بالبحث العلمي، غير أن المحرك الرئيسي المتمثل في الأستاذ أصبح يعاني الكثير من المشاكل منها ضعف القدرة الشرائية، وانعدام

وفي هذا الإطار، نشتمن ما تقوم به الوزارة من تكثيف استعمال الإعلام الآلي، غير أننا نلاحظ افتقار بعض الهيئات التابعة للوزارة في المستوى المحلي والولايات إلى هذه التجهيزات مثل هيئة المتابعة للتوجيه المدرسي.

كما أريد طرح مشكل المستخلفين الذي يتكرر سنويا، إذ ليس من الممكن تسيير قطاع بأكمله بالمستخلفين، فهي مناصب هشة. كما يجب إعادة النظر، حسب اعتقادنا، في مسألة التكوين عن طريق التجمعات الجهوية القصيرة المدى.

هذا وأريد أن أقف عند بعض أرقام الميزانية : فقد خصص للنشاط التربوي الاستثنائي مبلغ 77 مليون دينار جزائري. أنا أتساءل عن ماهية النشاط التربوي الاستثنائي هذا!! أما مبلغ النشاط التربوي الموجه إلى المهاجرين، فقد بلغ 201 مليون دينار جزائري. فهل يتطابق هذا مع حقائق الميدان؟ وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، قدر المبلغ الذي قرأته وتمعنت في قراءته بخصوصها -ولا أدري إن كان خاطئا أم لا- بمقدار مليارين وخمسمائة مليون دينار جزائري، علما أن ملف الخدمات الاجتماعية، ملف مفتوح وخطير نود متابعة جادة له ومعاقبة كل مختلس دون تشويه صورة من لم يختلس، إذ ليس من العادل أن نضع في مناصب المسؤولية المالية أشخاصا اختلسوا وارتكبوا جرائم وعبثوا بأموال العمال!

أما فيما يتعلق بقطاع الثقافة والاتصال، فأود أن أُلح على قضية صندوق دعم الصحافة، ذلك أن المبلغ المخصص له غير واضح. فأين الوعود المقدمة لدعم الصحافة المحلية المكتوبة وتوزيعها في الجنوب؟ هذا وتقتصر الميزانية مقابل ذلك مبلغ 3.800.000 دج للمساهمة في دعم المجالات الثقافية. ولكننا لا نجد لها أثرا في السوق إطلاقا. ثم إن الحديث عن الصحافة المحلية يجرنا إلى الحديث عن الإذاعات المحلية ومقاييسها. ويجرنا الحديث عن الصناديق إلى الحديث

وعليه، نطالب الوزارة بأن تضع سياسة شاملة ذات بعد إستراتيجي في المجال الإعلامي والتربوي والتكويني لغرس الروح الوطنية وتعزيز الحس المدني من خلال ترقية الثقافة...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد مياد، وأحيل الكلمة إلى السيد علي هاشمي... غائب. إذن أحيل الكلمة إلى السيد بن عمر مخلوف.

السيد بن عمر مخلوف: بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء والوفود المرافقة لهم،

زميلاتي، زملائي،

ضيوفنا الكرام من إدارات ورجال الإعلام والطلبة القضاة، مرحبا بكم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود تناول ملف قطاع التربية الوطنية. فبعد التأكيد على الجهود المبذولة في هذا القطاع طيلة السنوات الماضية، وبعد التحية اللازمة لرجال التربية، لا بد أن نقف أولا عند الوسائل الممنوحة لهذا القطاع والتي لا تكفي الجهد المنتظر منها. ومع ذلك أود طرح بعض الاهتمامات التي تخص القطاع على السيد الوزير.

من المعلوم أن الدولة كغيرها من الدول لا بد أن تفي بالتزاماتها، خاصة التزاماتها نحو المتخرجين من المدارس العليا الوطنية ومعاهد التكنولوجيا الذين يربطهم عقد بها خلال مدة الدراسة (3 سنوات أو 4 سنوات) "والعقد شريعة المتعاقدين". لكن لم يوظف هؤلاء المتخرجون ومايزالون ينتظرون تعيينهم! وكذلك، سيدي الوزير، ومن باب التذكير بالوفاء بالتزامات والوعد الذي سبق أن قدمتموه لعدد من الثانويات المتفوقة في البكالوريا بتقديم جوائز في شكل تجهيزات الإعلام الآلي، فإن هذه الثانويات لم تحصل إلى يومنا هذا على هذه الجوائز!!

السيد رئيس الجلسة: بارك الله فيك، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربي، تفضل.

السيد أحسن عربي: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس،

معالي الوزراء، والوفد المرافق لهم،

الإخوة الضيوف، الطلبة القضاة،

زملائي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الجزائر عوض أن تكون جنة للجميع ينعمون فيها ويهنؤون بها، أصبحت جزائر الظلم وسوء التسيير، فتحوّلت إلى جهنم بالنسبة إلى الأغلبية وإلى جنة للأقلية المستفيدة. وأبدأ حديثي من حيث انتهيت بالأمس عندما أوقفتني الآلة. وأرجو من السيد الرئيس أن يمنحني دقيقة أو دقيقتين حتى أفرغ ما عندي، فأقول :

الأرض "مقلاة" والإنسان "مراقز"

والنفط زيت على الأشلاء ملتهب

ولا خمود يقول السيد الغاز

والشعب يشوى على النيران يا عجب

والبعض يهتف يحيا "الروك" و"الجاز"

السيد معالي وزير التربية -بعد تشكراتي لزملائي في اللجنة التي سهرت على إثراء هذا المشروع- رأيت أجلّ من الذي يبني نفوسا وعقولا؟ وحين نعود إلى منزلة الأستاذ والمعلم في الجزائر، نجدها في المنزلة الدنيا سواء أكان ذلك من ناحية الأجر أم المكانة ولا تعكس الزيادة الطفيفة في ميزانية سنة 2000 والمخصصة لوزارة التربية الوطنية -أبدا- المكانة التي ينبغي أن يتبوأها أجر كل من الأستاذ والمعلم، فضلا عما ذكرناه من تخصيص الجوانب البيداغوجية التي ينبغي أن ترقى إليها المدرسة الجزائرية.

وأضرب مثالا ملموسا وثائقه بين يدي. فمن بين الكثير من المدارس في مستوى الوطن- وحينما أتكلم لا أريد أن أكون إقليميا أو جهويا بقدر ما أوضح ما يجري على

عن حماية التراث. فأين هو صندوق حماية التراث الذي ورد ذكره في قانون حماية التراث الثقافي الذي صادقنا عليه؟ كما يجرننا الحديث عن التراث إلى الحديث عن تراث الأمير عبد القادر، فهو ليس تراث معسكر أو تراث الجزائر بل تراث الإنسانية. فعيب وعار أن يبقى مهملًا، وهي مسألة تكلمنا عنها مرارا؛ لكننا لم نلمس أي رد فعل رغم الالتزامات والوعود المقدمة في هذا الشأن. وللعلم، لقد تم الحديث عن مشروع إعداد فيلم بخصوص هذا التراث، لكن بودنا أن نخرج فيلما عن الأمير عبد القادر وبوعمامة وكذا الشيخ أمود وبن الشهرة وبوغرطة وماسنيسا، مع إنشاء صندوق خاص بالمساعدة التقنية للصناعة السينما توغرافية يوفر المساعدة لإنجاز مثل هذه الأفلام التي ذكرتها على سبيل المثال لا الحصر، لأننا نرفض النظرة التجزئية لتاريخنا. فتاريخنا ليس تاريخ ثورة فقط، مع عظمة هذه الثورة، لوجود مراحل أخرى مر بها تاريخنا، لا بد من تمجيدها. وأذكر في هذا الباب بأننا اقترحنا على مكتب المجلس الشعبي الوطني قانونا يتعلق باعتماد ذكرى مبايعة الأمير عبد القادر يوما وطنيا للمقاومة الشعبية، لكن دون جدوى، رغم جمعنا ما يقارب 200 توقيع، وهو رقم قياسي، لكون كل النواب ساعدونا رغم اختلاف انتماءاتهم الحزبية والجغرافية.

أما فيما يتعلق بالنشاطات الثقافية غير الممركزة، فقد خصص لها مبلغ 6 ملايين دينار جزائري، مبلغ إذا قمنا بتقسيمه على 48 ولاية بالعدل -لأن التقسيم غير العادل وارد- تتحصل كل مديرية ثقافية على مبلغ 12.5 مليون سنتيم. فماذا تفعل بهذا المبلغ؟ كما أطرح إشكالية دعم الجمعيات ومقاييسها التي تتعرض لها كل وزارة للأسف الشديد، حيث توزع هذه المساعدات أو الدعم على المستوى الولائي حسب المعارف وأسأل بخصوص مشكل التعامل مع الإشهار بعد أن أجهض قانون الإشهار، وكذا مشكل قانون الإعلام المنصوص عليه دستوريا : أين هما؟ ومتى يفصل فيهما؟ شكرا لكم والسلام عليكم.

بالتابعة الميدانية وإعداد التقارير الدورية عن الباحثين في الخارج، لأنه لا يعقل أن تصرف الدولة أموالا طائلة من أجل تكوينهم ثم تستفيد الدول الأجنبية خبراتهم وبحوثهم، ويرفض بعضهم العودة إلى الوطن ليساهم في خدمته و...

السيد رئيس الجلسة: طيب أضيفوا له دقيقتين.

السيد أحسن عربي: (يوصل) شكرا السيد الرئيس. أريد التطرق إلى موضوع آخر يخص الوزارات... (شوشرة) ... (ضحك) ... يبدو أن الدقيقة التي منحت إياها ستذهب أدراج الرياح، مثلا وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ووزارة الصناعات الخفيفة.

سيدي الرئيس، أعتقد أنه بالإمكان جمع الوزارتين في وزارة واحدة أو إلغاء وزارة من هذه الوزارات، وتخصيص ميزانية إحداهما لوزارة التربية، لأننا بالتربية نبني البلد والصناعة...

السيد رئيس الجلسة: تمت دراسة هذه الميادين بالأمس واليوم صباحا، وأنهينا النقاش بشأنها. بارك الله فيك، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الحبيب فيدوم، تفضل.

السيد الحبيب فيدوم : شكرا السيد الرئيس.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء والإخوة المرافقين لهم،
السيدات والسادة نواب الشعب،
السيدات والسادة ممثلي الصحافة الوطنية،
الإخوة الضيوف، السلام عليكم.

أثني في البداية على التوصيات التي قدمتها اللجنة الموقرة، وأتطرق إلى قطاع التربية الوطنية.

يستفيد هذا القطاع ميزانية تأتي في المرتبة الثانية بعد ميزانية الدفاع الوطني، وقد عرفت زيادة تقدر بمبلغ

مستوى الوطن وعلى سبيل المثال لا الحصر -مدرسة في بلدية "الطاورة" ولاية سوق أهراس كانت ابتدائية وحجراتها مخصصة لتكون كذلك، ومع ذلك حولت إلى متوسطة وهي الآن مهددة بالانهيار. فأطلب من السيد الوزير منحها عناية خاصة هي وكل المدارس الموجودة في مستوى الوطن.

كما أطلب إحداث التوازن في توفير الأجهزة العصرية في كل قطاعات التربية دون استثناء الثانويات والإكليات حتى نخرج من عدم التوازن الحاصل في هذه القطاعات، ذلك أن ما يتوفر لدى مدن الشمال المحظوظة منها غير الذي يتوفر في المدن الجنوبية، وما يتوفر في المدن غير الذي يتوفر في القرى والأرياف، خاصة وأن ما علمته هو أن المدرسة الجزائرية تستعد للدخول في تجربة مشروع التربية الشاملة الذي هو اليوم في مرحلة الاختبار.

كما أرى ضرورة التكفل المادي بالعاملين في قطاع التربية خارج مدنهم، لأنهم يتكبدون المشاق وينفقون أجورهم في مصاريف النقل والطعام... أما أن الأوان أن يجد قطاع التربية حلا لهم؟ وكيف نجد حلا إن لم نضع ذلك كله في الحسبان في مشروع ميزانية التربية؟

ثم لا بد من إيلاء قطاع التعليم الثانوي عناية خاصة بمراجعة أجور عاملية التي لا تتناسب مع شهاداتهم العلمية، مما جعل الكثير من الإطارات المتخرجة تزهده في العمل في هذا القطاع. وبصراحة، يا معالي وزير التربية، هل تستطيع ميزانيتكم أن تفي بكل ما ذكرناه، وهو حق مشروع؟ فإن أحببتم بلا! فنطالبكم بترشيد النفقات لتحقيق ذلك، وإلا فستظل التربية في الجزائر تراوح مكانها وتبقى دون الأمل المنشود. وعليه، أقترح رفع الميزانية لرفع القيمة المضافة بهدف تحسين أجور الأساتذة والباحثين حفاظا على كرامتهم، وتحفيزا لهم على البحث والعطاء العلمي، وتفاديا لما عشناه في السنوات الأخيرة من احتجاجات وإضرابات ما يزال يدفع ثمنها طلبتنا ووطننا ككل. وأقترح كذلك وضع آليات ومقاييس صارمة في إنفاق ما خصص للمنع وذلك

هو: ماهي النتائج والإجراءات التي تترتب على هذه الدراسات لمعالجة الوضع؟

ثانيا: أتحدث عن مشكل المساعدين التربويين الذين يعانون انسداد مسارهم المهني من جانب الأجور والترقية. والسؤال المطروح هو: ماهو مستقبل هذه الوظيفة الهامة التي تؤدي خدمات هامة للمؤسسة التربوية؟

ثالثا: سيدي الوزير، تم مؤخرا فتح ثانوية في دائرة "مدروسة" بولاية تيارت، دون تشغيل داخلتها بسبب عدم استكمال المرافق اللازمة، مما أدى بتلاميذ البلديات المجاورة إلى التنقل إليها يوميا راجلين وعبر مسافة كبيرة قدرها 11 كلم نظرا إلى قلة وسائل النقل بين البلديات. والسؤال الذي أطره هو: متى يوضع حد لكل هذا حتى نسمح للتلاميذ بالدراسة في ظروف أحسن؟ ثم على إثر السؤال المكتوب والشفوي الذي تقدم به أحد الزملاء، وهو السيد فكاير نورالدين، والذي يتعلق بإكتمال تقاع بدوار "أولاد منديل" ببلدية دويرة والتي بدأت الأشغال بها سنة 1992، كنتم قد أجبتم بأن إنجاز هذا المشروع سيتم خلال مدة 6 أشهر. فليعلم، سيدي الوزير، أن المدة قد انقضت بينما لم تستأنف الأشغال بعد، علما أن مواطني المنطقة يوقفون أولادهم عن الدراسة بعد الطور الابتدائي. فهل يمكن التكفل بهذا المشكل بصفة جديّة؟

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فلدي نقطتان أود أن ألفت انتباه السيد الوزير إليهما: أولاهما تتعلق بظروف استقبال الطلبة بالمركز الجامعي لولاية تيارت والتي تم اقتراح، وفي الأجل القريب...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فيدوم، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن رواغة.

السيد عبد الرحمن رواغة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

4.705.743.000 دج مقارنة بسنة 1999. هذه الأرقام تعطي صورة عن الأهمية والمكانة اللتين تحظى بهما المدرسة باعتبارها مؤسسة وطنية تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. لكن بالرغم من الجهد المبذول منذ الاستقلال، والتطور الكمي الذي عرفه القطاع، إلا أن الانشغال الحالي والمرتب من خلال إصلاح المدرسة هو تحسين نوعية منتج المنظومة التربوية الذي يعتبر شرطا أساسيا لمواجهة القرن الجديد أي قرن العلم والتكنولوجيا.

وتتطلب هذه الوضعية إعادة النظر في البرامج والمناهج التربوية المعمول بها حاليا مع تحسين ظروف التمدرس التي يمكن اختصار أهم مميزات في النقاط الآتية:

1- الفرق الملحوظ في نسب التمدرس بين المناطق والولايات.

2- نسبة الرسوب المدرسي المرتفعة، إذ أن المدرسة تسرب سنويا حوالي نصف مليون تلميذ إلى الشارع، زيادة على نسبة الرسوب من الطور الأساسي إلى التعليم العالي والمقدرة بـ 95٪ في كل شريحة، فعندما يلتحق 100 تلميذ بالسنة الأولى أساسي، لا يصل منهم إلى التعليم الثانوي إلا 40 فقط، فيتحصل 9 منهم على شهادة البكالوريا و5 فقط على شهادة التعليم العالي.

3- كثرة البرامج وارتفاع حجم المواد الدراسية، حيث يدرس تلميذ الطور الثاني 14 مادة موزعة على 35 ساعة في الأسبوع. سيدي الوزير، هل تسمح طاقة استيعاب الطفل وتركيزه بذلك؟

4- ثقل المصاريف المدرسية التي أصبحت تشكل عائقا للعائلات فتؤدي في الكثير من الأحيان إلى فصل الطفل من المدرسة في سن مبكرة، فيرمى به بالتالي إلى الشارع فيقوم بأعمال غير مسموح بها إنسانيا والتي كثيرا ما تؤدي إلى انحراف لا مجال لذكره في هذا المقام.

وللعلم فإن المجلس الأعلى للتربية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تطرقا في الفترة الأخيرة إلى دراسة هذه الملفات الحساسة. وسؤالنا، سيدي الوزير،

الجامعية 1999/1998 جملة من المعايير من بينها التسجيل في الجذع المشترك في جميع المعاهد حسب النتائج الجزئية التي يتحصل عليها الطالب في امتحان البكالوريا. ولم يخضع هذا الجذع المشترك لأي تقييم أو تقويم سواء في مستوى الموارد المالية المنفقة أم النتائج البيداغوجية المحققة، لأن السنة الدراسية 1999/1998 قد انتهت منذ أسبوع. لكننا فوجئنا بعد إعلان نتائج امتحان البكالوريا لسنة 1999، بتغيير طرأ على إجراءات التسجيل في الجذع المشترك وشروطه، علما أن هذا التغيير تقرر عشية الشروع في التسجيلات. وعليه نتساءل عن سياسة الأمر الواقع. فأدى هذا الوضع بالوزارة إلى إعادة توزيع الطلبة على الجامعات الكبرى، مما تسبب في نقص الأماكن البيداغوجية والهيكل المرافق، فضلا عن الموارد المالية التي أنفقت وذهبت هباء منثورا.

سيدي الرئيس، إن ما تعيشه الجامعة اليوم من اضطرابات هو نتيجة طبيعية للتردد في اتخاذ القرارات، وعدم مراعاة الحد الأدنى للشروط الموضوعية. وفي الأخير، أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى ممثل الحكومة السيد وزير المالية على تبني وزارته التكفل بقضية انزلاق التربة في مدينة قسنطينة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد سعيد ماجور.

السيد سعيد ماجور: شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي جميعا،

السلام عليكم. أزيل فلاون.

بعد دراسة الميزانية المرصودة لقطاع التربية، تبين لنا أن الزيادة الإجمالية المقدرة بأربعة (04) ملايين دينار، (أي بنسبة 3.64٪) تمثل نصف نسبة التضخم، مما يدفعني إلى استخلاص ملاحظة وطرح سؤال جوهري. ففيما يخص الملاحظة أقول: فرغم أن الظرف المالي المقدر بمبلغ

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة الصحافيين،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
أما بعد،

من المسلم به أن للميزانية بعدا اجتماعيا ينعكس إيجابيا على الحياة اليومية للمواطنين. لكن وللأسف "ما باليد حيلة" كما يقال. فنحن نتساءل عما إذا كان لنا بديل آخر غير التحكم الجيد في النفقات العمومية مع نجاعة كبيرة في تسيير الأولويات ورسمها، في انتظار توفر الاستثمار محليا كان أم أجنبيا، والذي من المفروض أن يحدث النمو الاقتصادي إذ دونه يستحيل تطبيق سياسة اجتماعية أفضل.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زميلاتي،

فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لا يطرح المشكل أساسا لماذا؟ لأنه وببساطة، مهما توفرت الأموال الضرورية، فالعبرة بترشيد إنفاقها، كما يتعين الإشارة إلى الاختلال الموجود بين الخطاب والتطبيق.

إن الجامعة في حالة غليان مستمر، خاصة وأن المشاكل التي تعانيها تظل تتكرر كمشكل أجور الأساتذة ومنح الطلبة والإسناد البيداغوجي وشروط المعيشة داخل الأحياء الجامعية. وفي هذا السياق، دعونا نتساءل: هل ثمة فعالية في التدابير المتخذة وفي التوزيع العقلاني للموارد الكفيلة بمواجهة متطلبات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؟

السيد الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إننا نستغرب الإجراءات التي استحدثتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص شروط الدخول إلى الجامعة ومعاييرها. وألتمس منكم زميلاتي، زملائي أن تتابعوا معي المثال الآتي. وضعت الوزارة في السنة

مدتها عن السنة الواحدة على أن يتم هذا التأهيل في المعاهد التكنولوجية للتربية.

4- التفكير في موضوع الاستفادة من خبرة المعلمين المحالين على التقاعد.

أما فيما يخص التعليم العالي، فلقد أصبحت الجامعة اليوم مهددة، وهي تعيش وضعية مؤسفة. والأخطر من ذلك، أن أية إرادة في إصلاح حقيقي وشامل لا تبدو في الأفق. فما سمي الإصلاحات في السنوات الأخيرة، إنما هو هروب إلى الأمام أدى إلى تعقيد الأمور. ومثال ذلك، إنشاء الجدوع المشتركة وتسييرها والتي تعتبر اليوم كارثة لا تخفى على أحد، وكذا الوضعية الاجتماعية للأساتذة الجامعيين. فالأستاذ الجامعي اليوم، يذكرنا بعقيد الجيش الروسي سابقا، الذي يملك الرتبة ولا يملك القيمة. فكيف تتصورون أن يعيش الأستاذ الجامعي ويواجه التزاماته بأجرة قدرها خمسة عشر ألف دينار جزائري؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد محمد مفلح.

السيد محمد مفلح : بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور.
لا يمكن تجاوز الأزمة التي يعيشها قطاع التربية إلا في حالة الاهتمام بظروف التمدد والتكفل الحقيقي بوضعية رجال التربية الذين يعتبرون محور كل إصلاح لمنظومتنا التربوية. فلا تتوفر المدرسة اليوم على كل الشروط الموضوعية التي تساهم مباشرة في الأداء التربوي الجيد، منها النقص الكبير في وسائل العمل، والعجز في صيانة المدارس وترميمها، وكذا في توفير الوسائل المساعدة على التمدد والقيام بالعمل التربوي. أما الجانب المهني والاجتماعي لعمال التربية، فهو في حاجة إلى تكفل القطاع به تكفلا حقيقيا، ذلك أن رجال التربية يواجهون عدة صعوبات منها المهنية والاجتماعية التي يمكن التخفيف من حدتها بإعادة تقييم الأجور. غير أن

132 مليار دينار يبدو مهما، إلا أنه يصبح عديم الفائدة إذا ما وزع على العدد الهائل من المؤسسات من جهة، والموظفين من جهة ثانية، ذلك أن قطاع التربية يعتبر ضحية كثرة الأعباء وثقلها. والواقع يؤكد ذلك، حيث أصبح المعلم اليوم فقيرا في المجتمع، وأصبحت المؤسسة التربوية لا تتوفر على أدنى الوسائل. فما هي مهمة المدرسة في نظركم؟ فإذا كانت تنحصر في حراسة الأطفال والمراهقين، فإنكم نجحتم مؤقتا في مهمتكم. أما إذا كانت مهمتها تتمثل في التربية والتعليم والتثقيف، فأنا أسف، لأنكم بعيدون كل البعد عن تحقيقها، وذلك بسبب توجيهها وتسييرها وانعدام أدنى الشروط في جميع المجالات. وسبق أن سقت بعض الأمثلة وكذا بعض التفاصيل في هذا الشأن. ثم إن مدرسة منكوبة، لا بد أن تراجع في أسسها، ولا يمكن أن تكتفي بمسحة تحسين ظرفي.

أما الآن، فأريد طرح مجموعة من الأسئلة الدقيقة والمستعجلة :

1- ما الذي يمنعكم، سيدي الوزير، من توفير العشرين ألف (20.000) منصب شغل الناقصة في قطاع التربية والمعترف بها؟

2- لماذا يستمر العمل في أقسام يتعدى عدد التلاميذ فيها في كثير من الأحيان 45 تلميذا في القسم الواحد؟ وكيف يمكننا انتظار نتائج حسنة؟

3- كيف يمكن الحديث عما يسميه الحكم بالعزة والكرامة في نظام أهان المعلم وداس كرامته؟

4- متى يحين وقت التفكير في مدرسة الألفية الثالثة؟ وفي النهاية، أريد أن أقدم مجموعة من الاقتراحات:

1- رفع الأجور بنسبة لا تقل عن 10٪ في قطاع التربية،
2- برمجة سكنات وظيفية لقطاع التربية غير قابلة للتنازل عنها، حيث يجب أن نعلم، والكل يعلم، أن خاصية المهنة تجعل من الوقت الضائع في التنقلات والأسفار وقتا ضائعا من العمل في التصحيح وفي التحضير. ولا نستطيع أن نضع الجميع في نفس المستوى فيما يخص هذا الموضوع،

3- وضع سياسة فاعلة ونافعة لإعادة التأهيل لا تقل

أما بالنسبة إلى التعليم العالي، فإنني أوجه سؤالي إلى الوزير المعني، وهو يتعلق بمصير الفرع الجامعي لولاية غيلزان الذي طالت برمجته بمدينة تتوفر على كل الهياكل القاعدية الملائمة لفتحه. هذا ولقد وعدتنا الوزارة المعنية بدراسة إمكانية فتح ملحقة جامعية. فإلى أين وصلت هذه الدراسة وماهي نتائجها؟ كما أتساءل عن سبب عدم استفادة الولاية مركزا خاصا بجامعة التعليم المتواصل، علما أن هذا التعليم تم تعميمه على كل الولايات.

سيدي الرئيس، يعيش المجتمع فراغا ثقافيا قاتلا رغم الإمكانيات والكفاءات التي تحتضنها البلاد، حيث أصبح الإنتاج الثقافي عموما منعما. ويعتبر غياب الدور الفعال لمؤسسات الدولة المعنية بقطاع الثقافة من بين أسباب هذه الظاهرة. فالمؤسسات العمومية التي كانت مكلفة بصناعة الكتاب وتوزيعه ونشره، قد تم غلقها بحجة اقتصاد السوق، مما أدى، خلال مدة تتعدى العشرية، إلى ضياع إنتاج ثقافي مهم لا يمكن تعويضه، في حين أصبحت الدول الأوروبية، صاحبة الاقتصاد الحر، تنادي اليوم بعدم اعتبار الثقافة سلعة، وتسعى جاهدة إلى حماية نفسها من أخطار العولمة وذلك عن طريق نشر ثقافتها وتشجيع منتجيتها ومبدعيها ومفكرها.

ونظرا إلى الخطر الذي يواجه صناعة الكتاب، فإنني أرحب على ضرورة إعداد مشروع قانون يتعلق بترقية الكتاب. وفي أجواء اقتصاد الفوضى وليس اقتصاد السوق، وانطلاقا من أن الثقافة ليست سلعة، خاصة في هذه المرحلة المتأزمة، فإنني أطرح السؤال الآتي: لماذا لا تضع الدولة تحت تصرف الوزارة مؤسسة عمومية، مهمتها الطبع والنشر، ولا تخضع إلا لاقتصاد الثقافة والحضارة؟ ذلك أن تراثنا اليوم مهدد بالاندثار من جراء التخريب، ثم الإهمال والنسيان.

تتوفر ولاية غيلزان -مثلا- التي تزخر بمناطقها بالمعالم الأثرية والتاريخية، والتي لم يلتفت إليها القطاع، على كنوز مهددة بالتلاشي. فأثار "ميناء" مثلا، و"قلعة بني راشد" و"البطحاء" وغيرها من المدن...

المشروع وكذا تقرير اللجنة في توصياتها أغفلا الإشارة إلى ضرورة رفع الأجور وماله من علاقة بالمرود التربوي.

هذا ويبقى السكن الاجتماعي من أهم المشاكل التي تقلق رجال التربية، خاصة بعد أن تراجع القطاع عن تبني هذا الملف لصالح عماله. وأتساءل مرة أخرى عن مصير الحلول التي طالبنا بها لمواجهة مشكلة رجال التربية الذين تهددهم قرارات الطرد من السكنات الوظيفية بعد إحالتهم على التقاعد. فما هو رد الوزارة؟ وما هو حلها لهذه المشكلة؟

كما أشير إلى قضية المعلمين الذين تم تحويلهم وإدماجهم في إطار الأسلاك المشتركة، وفي مناصب إدارية بكل مديريات التربية، مما أدى إلى انخفاض أجورهم. وعليه، أطلب تدخل الوزارة لتسوية وضعيتهم والحفاظ على حقوقهم المكتسبة. وحسب التصريحات الرسمية، فإن قطاع التربية في حاجة إلى أكثر من عشرين ألف أستاذ. ولا ندري لماذا لم تخصص اعتمادات مالية لمعالجة هذا النقص في التأطير. إن اللجوء إلى الاستخلاصات كحل مؤقت أو دائم يرضي من يفكر في التقليل من العمال، ولكنه حل مؤلم بالنسبة إلى المستخلفين الذين ينتظرون تسوية وضعيتهم منذ سنوات طويلة.

ولا تفوتني الإشارة في هذا الصدد، إلى ضرورة رفع اعتمادات ميزانية التجهيز، وتخصيص أخرى لبناء الهياكل الأساسية. فولاية غيلزان مثلا، تعاني الآن نقصا كبيرا في هياكل الاستقبال لمواجهة الاحتياجات الجديدة. كما أعلمكم سيدي الوزير، أن مقر المديرية نفسه، والذي كان سابقا سكنات تم ترميمها، هو الآن مقر غير ملائم للعمل، والاستقبال. فلماذا لم يتكفل القطاع ببناء مقر للمديرية يعكس اهتمامها بشؤون رجال التربية؟ ومن المحزن حقا أن تكون في ولايتنا مكاتب مفتشيات التربية مصنوعة من البناء الجاهز الذي هو عبارة عن "براريك" يرجع بناؤها إلى ما قبل استرجاع السيادة الوطنية.

يتاجرون بالعمل الصحفي. فلماذا لا تعطي الدولة قطاع الإعلام السمعي - بصري الضمانات الكاملة؟ ثم أيعقل أن نتعامل في عصر التكنولوجيا الرقمية بتلفزيون واحد يقوم أحيانا بدور سياسي وأحيانا بدور إيديولوجي؟

ولهذا نقترح على الوزارة المعنية تخصيص ميزانية معتمدة من خزينة الدولة لمساعدة محترفي الإعلام بمنحهم رخص إنشاء مجلات وجرائد خاصة.

وفي هذا المجال، أ طرح أسئلة على السيد وزير الاتصال :
1- ما مصير رجال الإعلام المقيمين بالفنادق منذ أكثر من 6 سنوات، إذ تحولت المساكن الأمنية إلى مساكن اجتماعية، وهم مهددون بمغادرتها في شهر ديسمبر؟
2- لماذا تم توقيف بث حصة "طريق السلامة" التي يقدمها السيد محمد العزوني والتي كانت تقوم بالتحقيق والتوعية؟

3- لماذا تقدم التلفزة الجزائرية إشهارات وأفلاما مصرية وكويتية بينما لا تقدم التلفزة المصرية التي نشاهد برامجها عبر الأقمار الصناعية، لا أفلاما وثائقية ولا عادية، كالأفلام الثورية مثلا، ولا حتى حصصا عن الجزائر؟ وكما يقال: "من لحيتنا يبخرلنا". فلا بد أن نعاملهم بالمثل، هي قضية كقضية "التأشيرة" مثلا فإن سمحوا لنا بالمرور، سمحنا لهم بذلك، وإن أبوا، أبينا نحن كذلك ... ضحك ...

4- لماذا جمد الصندوق الخاص بدعم الصحافة؟
5- الرجاء من سيادتكم، سيدي الوزير، رفع الضغوط المفروضة على الأخبار الناطقة باللغة الأمازيغية، حيث لا يسمح للصحافيين بهذا القسم بالتغطية الإعلامية في الميدان. فهم يترجمون التغطيات الواردة من القسم الناطق بالعربية وكذا الناطق بالفرنسية. كما نطلب منحهم فرصة التمكن من إحداث حصص خاصة ناطقة بالأمازيغية كحصص الطاولة المستديرة التي نشاهدها في التلفزيون المغربي، لأن اللغة الأمازيغية ليست ملكا لجهة معينة فقط بل هي ملك لكل الجزائريين، حيث يجب أن نقدم لهجة التوارق أحيانا والقبائل أحيانا أخرى وكذا الشاوية والشوالم وهلم جرا. فهذه هي الجزائر... ضحك ...

السيد رئيس الجلسة: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم ملاح.

السيد بلقاسم ملاح : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يقتصر تدخلي على قطاع الاتصال. يعتبر قطاع الإعلام والاتصال بمثابة السلطة الرابعة، ولكنه عكس ذلك في الجزائر. ويتبين ذلك من خلال الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع الحساس والهام وهو ما يتماشى حاليا والتعددية السياسية.

تتمثل معاناة رجال ونساء الإعلام السمعي البصري والمكتوب في مأساة الإقامة بالفنادق. ولقد قامت النقابة الوطنية للصحافيين بمبادرة لإيجاد حل لأزمة السكن حيث تم تأسيس تعاونية عقارية في شهر مارس. وبعد أربعة لقاءات، سيدي الوزير، وعدت وزارة المالية بتقديم تسهيلات بالتعاون مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصندوق الوطني للسكن وكذا مع وزارتي السكن والاتصال، علما أن وزارة الإعلام وعدت أيضا بتسديد جزء من فوائد القروض التي يقدمها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عن طريق صندوق دعم الصحافة المكتوبة. ومن جهتها وعدت محافظة الجزائر الكبرى بتقديم قطعة أرض، وتم ذلك فعلا عن طريق تخصيص قطعة أرض بالمدينة الجديدة "سيدي عبد الله" مقابل دفع مبلغ سبعة ملايين سنتيم. ولكن عطل تراجع المسؤولين عن وعودهم، العملية التي بقيت على حالها إلى غاية هذه الساعة.

سيدي الوزير، لا بد على الوزارة الاعتراف بفئة لها فضل كبير ودور فعال في التلفزيون، إذ لولاها لما شاهدنا وشاهد المواطن الحصص التي يبثها. وهي تتمثل في رجال الإعلام الذين يعملون في الخفاء كمهندسي الديكور، السكريت، الآلاتي والصباغ وغيرهم، الذين يعانون حالة مزرية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتمركز بعض الدخلاء على قطاع الإعلام كقوى محرركة، لأنهم

تصفيق....

أما فيما يخص قطاع التربية، فإنه من بين القطاعات التي تكلم عنها فخامة رئيس الجمهورية في عدة مناسبات من حيث إعادة إصلاح المنظومة التربوية. ولكننا لاحظنا من خلال هذه الميزانية المقترحة أنه تم تجاهله، ومن ثم يبقى القطاع قطاعا فقيرا. وقد قال السيد وزير التربية في عدة حصص أن نسبة 95٪ من ميزانية وزارة التربية تخصص للأجور. فكيف يمكن إدخال إصلاحات على المنظومة التربوية اعتمادا على نسبة 5٪ المتبقية، علما أن هذه النسبة لا تكفي حتى لشراء الطباشير؟ وعليه، نقترح الاعتناء بقطاع التربية في مشروع قانون المالية التكميلي.

وفيما يخص وزارة المجاهدين، فإنني أطرح، سيدي الوزير، السؤال الآتي:

لماذا لا يعتمد قرار تصفية ملفات الاعتراف ويغلق هذا الموضوع نهائيا؟ ثم أقترح، سيدي الوزير، تقليص نفقات بعض الحفلات والمراسيم التي أصبحت الوزارة تنفق عليها أموالا باهظة، ودفع هذه الأموال علاوة لذوي الحقوق.

هذا وبعد الاعتراف الرسمي للسلطات الفرنسية بثورة التحرير الجزائرية، نطلب من وزارة المجاهدين أن تطالب بتعويضات خاصة عن ضحايا الألغام التي ماتزال تحصد أرواح الجزائريين...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر لسهل.

السيد لخضر لسهل: شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

السادة الصحفيين والصحافيات،

الزميلات والزملاء النواب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

قد يقتصر تدخلي على دراسة جانبين أولهما المجاهدون وأعني بذلك الوزارة المعنية، ثم الثقافة والاتصال.

ما من شك أن وزارة المجاهدين عملت منذ نشأتها، وذلك دورها، على التكفل بتسوية ملفات مواطنين أفنوا حياتهم في خدمة هذا الوطن، ومن ثم تمكينهم من الاستفادة من حقوقهم حسب التشريع المعمول به. وعليه ومهما تكن نسبة تحقيق الأهداف المسطرة لها، فإنه من العدل والإنصاف الإشادة بدور إدارات الوزارة في الجانب الإداري، ذلك أن الملفات في جانبها التقني تخضع للجنة وطنية. وكما لا يخفى على أحد، بقيت ملفات عالقة بعضها يعود إلى سنوات 1993 و1994 و1995، وأخرى تعود ربما إلى قبل ذلك. وكنا قد اقترحنا على السيد الوزير سواء عند دراسة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 1997 أو 1998 أو 1999 أو حتى لسنة 2000، إنشاء لجان ولائية، أي أنه عوض أن تتم الدراسة عن طريق التمركز في الوزارة، تنتقل اللجنة الوطنية إلى كل ولاية، علما أن العديد من النواب استحسن هذه الطريقة.

ويتمثل الإشكال الذي بقي مطروحا اليوم في معرفة عدد الولايات التي تمت تصفية ملفات مجاهديها مع تحديد النسبة، لأن هذه المسألة هامة وهامة جدا، وإلا فقد نبقي منشغلين بها ربما إلى غاية سنة 2027 أو 2030 !! هذا بالإضافة إلى التجميد المطبق على بعض الملفات التي لم تدرس أصلا.

وفي هذا الصدد، نعيد طرح إشكالية وثيقة البطاقات الثلاث التي أصبحت تباع اليوم بسعر 25 ألف دج للوثيقة الواحدة !! وهي مسألة ليست بجديدة علينا، ولا تثير التعجب، لأنها اليوم متداولة لدى العام والخاص. ولا أريد التطرق إليها، فلو أكثر الكلام عنها، لأصاب صاحبها مرض السكر.

تخصيص غلاف مالي لها قدره 4 ملايين سنتيم.

هذا ولدي سؤال آخر سبقني إلى طرحه الزميل الذي تدخل قبلي، وهو: لماذا تم توقيف حصة ملتقى الاتجاهات؟ ثم لماذا لم يتم إنجاز قصر الثقافة لولاية خنشلة والذي توقفت الأشغال به منذ سنوات بسبب عدم وجود اعتمادات مالية على اعتبار أنه معلم ثقافي ومنتفس لشبابها المتعطش للثقافة؟

أعرج الآن تعريجا خفيفا على وزارة التعليم العالي. والله أتحسر أحيانا عندما أسمع بعض مسؤولي الولايات يقولون: "بارك الله فيك سيدي الوزير، فقد رقيت المركز إلى جامعة... إلخ" في حين لم تحظ ولايتنا إلى حد اليوم ولو بالتفاتة لإنشاء مركز جامعي على الأقل، خاصة أنكم على علم قبل غيركم بحجم المعاناة التي تتعرض لها الفتيات عند التنقل للدراسة سواء إلى سعيدة أو بشار. لذا أطلب منكم التفافة طيبة تجاههن سواء عاجلا أو آجلا، مع العلم أنه سبق لي وأن طرحت هذه القضية عند دراستنا مشروع قانون المالية لسنة 1998 وأكدتها سنة 1999 باعتبارها قضية هامة جدا. ولم يحالفنا الحظ بعد وما تزال القضية تطرح اليوم بالحاح...

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد المختار طرابلسي... غائب. إذن أحيل الكلمة إلى السيد أحمد اسعاد... غائب... أحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن تومي، تفضل.

السيد عبد الرحمن تومي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

إخواني أخواتي النواب،

إخواني، أخواتي الطلبة،

السادة الصحافيين، تحية طيبة وبعد،

ثم ماهو السبب الرئيسي الذي عطل تطبيق قانون المجاهد والشهيد الذي صادق عليه نواب هذا المجلس الموقر؟ وأسأل والله عن فائدة إحالة مشاريع قوانين على المجلسين والمصادقة عليها ثم إحالتها على المجلس الدستوري، لكنها في الأخير لا تعرف التطبيق!! فلماذا تحال أصلا على المجلس الشعبي الوطني؟

فيما يتعلق بالجانب المحلي - طبعا لا أخرج عن نص المادة 100 من الدستور الذي يعرفه الجميع بالإضافة إلى أهمية المسألة لأنني أمثل شريحة معينة- أسأل: أين وصلت دراسة البطاقة التقنية المتعلقة بإقامة مقبرة للشهداء في بلدية "سفيسيفة" (ولاية النعامة) وذلك بعد الوعود التي قدمها السيد الوزير المحترم خلال زيارته الأخيرة للمنطقة؟

أنتقل الآن على جناح السرعة -لأن سبع دقائق تمر بسرعة- إلى الثقافة والاتصال. إن تخصيص اعتمادات مالية للصحافة المكتوبة أمر نشجعه خاصة بالنسبة إلى السنة الماضية نظرا إلى مساهمة الصحافة في ترقية حرية التعبير، وترسيخ القيم الديمقراطية، وتنوع الطرح السياسي والاجتماعي والثقافي في البلاد. كما أنها تفسح للقارئ مجالا واسعا لحرية الاختيار. لكننا نفضل، سيدي الوزير، أن تقدم هذه المساعدات للصحافة الناشئة دعما لها ريثما تتحسن ماديا، وتصيح على قدم المساواة مع الصحف الوطنية المعروفة اليوم والتي تنعم حاليا بارتفاع معدلات السحب وشساعة المساحات الإشهارية.

فيما يخص الجانب المحلي، أشكر الوزارة على إقدامها على فتح إذاعة بولاية النعامة شأنها شأن إذاعة "الزبان" ببسكرة التي سبق وأن تطرق إليها السيد مصطفى. لكن المشكل يكمن في أن الالتقاط ينتهي على بعد 32 كلم من مقر الولاية جنوبا باتجاه مدينة عين الصفراء. والمطلوب هو التكفل بإقامة معبر بجبل "المكث"، خاصة وأن مصالح البريد والمواصلات مستعدة لتوفير التجهيزات اللازمة لذلك. هذا ونتساءل عن أسباب توقف أشغال ترميم زاوية "الشيخ بوعمامة" ببلدية "مغرار" بعد

الوزير أن يوضح لنا معنى الإقامة الجامعية المؤقتة. هذا بالإضافة إلى أنه لم تسجل إلى حد اليوم شعبة علوم الطبيعة والحياة في جامعتي سطيف وباتنة. والمشكل يكمن في الجذوع المشتركة. والسؤال المطروح هو : لماذا كل ذلك؟ ثم هل معالي الوزير على علم بما يدور في الأحياء الجامعية للبنات- واسمح لي سيدي الوزير على هذا التعبير "الخشن" فيما سأقوله- حيث يقام كل أسبوع حفل للطرب والرقص بدعوى التنفيس عن الروح؟ فنحن لسنا ضد هذا، ولكل واحد منا حرته الشخصية. لكن الغريب هو أن بعض مديري هذه الأحياء يطلبون من الطالبات الرقص بالقوة تحت الضغط والتهديد. وعليه أسأل : هل الأحياء الجامعية لبناتنا وأبنائنا مراكز علم وبحث وراحة وفن أصيل، أم أنها أوكار فساد ونواد ليلية؟! أطلبكم، سيدي الوزير، بتوقيف هذه المهازل، علما أننا لسنا ضد الحرية الفردية والجماعية. لكن عندما تكون على حساب الآخرين، فتعتبر بمثابة تجاوز للقانون والأعراف.

- التربية الوطنية: معالي السيد وزير التربية، لا أنكر الجهود التي بذلها هذا القطاع في تحسين أوضاع الأستاذ والتلميذ والمحيط المدرسي بصفة عامة. لكن هذا لا يمنعنا من إبداء الملاحظات الآتية :

تتعلق الملاحظة الأولى بشعب التعليم في التسيير والاقتصاد والمحاسبة والكيمياء. حيث أسأل : لماذا يتم، في نهاية كل سنة دراسية وفي كثير من ثانويات القطر الجزائري، توجيه التلاميذ ذوي المستوى الضعيف، من مرحلة الجذع المشترك إلى شعبة الكيمياء التي تعتبر الحقل الأساسي للصناعة؟! ونفس الشأن يقال بالنسبة إلى شعبة الاقتصاد والتسيير والمحاسبة. والله أستغرب هذا الأمر!! لأننا نقيم بذلك اقتصادا جزائريا وصناعة على تلاميذ فاشلين مثلما أقمنا منابر في مساجد متعددة في القطر الجزائري على رجال فاشلين يتم تعيينهم أئمة وخطباء، فنراهم يصدرون الفتاوى وفق أهوائهم. فأنا لا أريد لبلادي أن تقام على الفاشلين من أبنائنا. وأرجوكم أن تضعوا حدا لهذه المهزلة.

يتضمن تدخلي قطاعي التعليم العالي والتربية الوطنية لما لهما من أهمية قصوى في بناء المجتمعات كباقي القطاعات الأخرى طبعاً. ولكن لكوني أحتك كثيرا بهذين القطاعين، أرى من واجبي التحدث عنهما عساني أجد أذانا صاغية وقلوبا واعية تأخذ بهذه الملاحظات.

- التعليم العالي : أرى أن ميزانية التسيير لا تفي بالاحتياجات المطلوبة. وبالتالي، يبقى الخلل بين نسبة الزيادة في ميزانية التعليم العالي ونسبة الزيادة السنوية في أعداد الطلبة قائما وواضحا؛ ذلك أن نسبة الزيادة في الميزانية قليلة بينما الزيادة في أعداد الطلبة كبيرة جدا. وفي الحقيقة يكبر هذا الفارق عندما نتركة يتراكم سنة بعد سنة ولا نستطيع استدراكه في السنوات القادمة. وعليه، فإنه بالرغم من تضخم قيمة الدينار، لم تتجاوز نسبة الزيادة في الميزانية 3٪.

هذا ونطالب بإدماج منحة البحث في باب نفقات صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لأن منحة الباحث الجزائري لا تتعدى 2000 دج شهريا. ونستغرب أكثر عندما نعلم أن وزارة التعليم العالي لم تقم بتعديل هذه المنحة منذ 10 سنوات، بالرغم من الانخفاض الشديد المسجل في قيمة الدينار. وأسألكم بربكم، يامعالي الوزير، كيف يمكن الأستاذ الجامعي أن يقوم بالبحث بمنحة قدرها 2000 دج شهريا والله سبحانه وتعالى يقول: «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون»؟! هل يستوي الليل والنهار؟! هل تستوي الظلمات والنور؟! طبعاً يستحيل ذلك لأننا إذا كنا ندفع للأستاذ الجامعي الذي يمثل دماغ الجزائر والشعب والأمة 2000 دج في الشهر للقيام بأبحاث تتقدم بها البلاد في جميع المجالات الصناعية والاقتصادية والثقافية إلخ... ثم نقول له : ابحث ودبر أمرك! فكيف يبحث هذا الأستاذ؟ وبالمقابل نجد أن من يبيع الفول السوداني في الرصيف أحسن منه بكثير، لأنه يجني أكثر من 4000 دج في الشهر! والله هذا عيب!!

ودون الدخول في التفاصيل، أطلب من السيد معالي

التمدرس وغيرها من المشاكل التي تطرق إليها الزملاء ولا داعي لتكرارها، أرى أن المنظومة القانونية للقطاع غير منسجمة مع القطاعات الأخرى، حيث تمارس بكل صراحة ضغوط كبيرة على قطاع التربية من قطاعات أخرى كالمالية والميزانية وكذا الوظيف العمومي وغيرها.

فكيف يفسر، سيادة وزير المالية أو ممثلوه، تجميد المناصب المالية منذ سنة 1995 ؟ وكيف سيتعامل القطاع عند تطبيق قانون المجاهد والشهيد، وتخرج دفعات من المؤطرين في مختلف الأسلاك؟ وبهذا الصدد أفتح قوسا (لا يمكن أن يمنع أي موظف حقه القانوني، في التقاعد وتحت أي مبرر كان، لأننا لاحظنا منع البعض لأسباب عديدة)، وليعلم السيد الوزير أن عمال القطاع الذين تتوفر فيهم شروط التقاعد يتهافتون ويتسابقون على مغادرته لأسباب عديدة منها :

- إشاعات إعادة النظر في التقاعد المسبق،
- التعديل الذي صادق عليه المجلس في حساب التقاعد والذي سيطبق ابتداء من جانفي 2000، حيث سيفقد الموظف المتقاعد أكثر من 1000 دج شهريا. وهو مبلغ لا يمكن تعويضه، وله قيمة عند عمال هذا القطاع .

السيد الرئيس، السيد وزير المالية أو ممثلوه، تبذل الجزائر كل ما في وسعها لتجنب إعادة جدولة ثالثة، بينما يعرف قطاع التربية اليوم إعادة جدولة خامسة نظرا إلى تجميد المناصب المالية منذ 1995، وانخفاض نسبة التمدرس والتسرب المدرسي وانخفاض القدرة الشرائية لعمال القطاع وغيرها من الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي في هذا المجال. أليست هذه هي شروط إعادة الجدولة؟

ضف إلى ذلك الضغوط الإدارية التي تتضمنها البرقيات والمناشير المعطلة للقطاع وتسييره من قبل المديرية العامة للتوظيف العمومي. وكيف نفسر المنشور رقم 98-370 المتضمن إنهاء عملية الإدماج ابتداء من تاريخ 31-07-1998 على الرغم من تسجيل المعنيين

أطرح نقطة أخرى تخص التعليم الثانوي. فبربك، يا سيدي الوزير، قل لي -رحم الله والديك- كيف لأستاذ يبذل جهدا كبيرا...

السيد رئيس الجلسة: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف ناقت.

السيد يوسف ناقت: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
زميلاتي، زملائي النواب،
الإخوة الضيوف،
السلام عليكم .

سيدي الرئيس، لقد أصبح اعتبار قطاع التربية أولوية وطنية في برامج الحكومات المتتالية مقارنة ببقية القطاعات، يطرح أكثر من سؤال من حيث الميزانية الممنوحة إياه . وقبل أن أتطرق إلى هذا الموضوع، أغتنم هذه الفرصة لأحيي عمال القطاع المقيمين بالقرى والأرياف والمدن. وأترحم على أولئك الذين ذبحوا على مرأى من تلاميذهم دون ذنب، اللهم إلا إذا كان الذنب هو رفع العلم الوطني بالمؤسسة صبيحة كل يوم سبت في مدارس نائية لم تكن تتمثل الدولة الجزائرية فيها إلا من خلال هذا القطاع .

سيدي الرئيس، لأول مرة في منظومتنا التربوية، وعند افتتاح الموسم الدراسي بصفة رسمية، يطل علينا السيد الوزير معلنا عجزا قدره 20.000 منصب مالي، وعجز المدرسة الجزائرية عن توفير حتى الطباشور، ولا حول ولا قوة له في ذلك بالنظر إلى الميزانية الممنوحة.

سيدي الرئيس، أمام العجز الفظيع في المناصب المالية، وانخفاض القدرة الشرائية لعمال القطاع، وتدني مستوى

- الرجوع إلى نظام الداخليات خاصة في التعليم الثانوي.
- العمل على جرد ممتلكات القطاع في مستوى الولايات ومحاولة استرجاعها من سكنات ومقرات أو تعويضها .
وما دام القطاع يعيش أزمة في الموارد المالية، فإنه بات من الضروري الإسراع في تشريع وتقنين الخدمات الاجتماعية بما يضمن تمثيلا حقيقيا لعمال القطاع والمحافضة على تسيير أموالها.

- نتمن اقتراح إجراء الدورة الثانية لشهادة البكالوريا لإنقاذ عدد من طلبتنا الذين لم يسعفهم الحظ في الدورة الأولى.

أما فيما يخص التعليم العالي، فإنني أنوه بالجهود المبذولة في إطار إنجاز الهياكل القاعدية التي تزداد عددا يوما بعد يوم -وهذا ما لاحظته بمركز الشلف- كما أدمم مطلب زميلي فادن بخصوص ترقية المركز إلى جامعة.

أما فيما يخص الإعلام، فإننا نرفع لمعالي الوزير انشغالا محليا يتمثل في التغطية الإعلامية لولاية الشلف ...

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين داود .

السيد حسين داود: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا مستقبل بدون تعليم، ولن تقوم دولة قوية بدون تعليم، يتسم بمنهجية صحيحة مضبوطة مرتبطة بثقافة وطنية، وذي مفاهيم علمية متطورة بتطور العصر. وعليه، يجب على وزارة التربية أن تلعب الدور المنوط بها في توفير كل الإمكانيات اللازمة لنجاح المنظومة التربوية، وفي

بمخططات التسيير قبل هذا التاريخ؟ (عمل 22 موظفا بمختلف الأطر بالشلف بالقطاع منذ نوفمبر 1991 إلى يومنا هذا في ظروف تنصل فيها الجميع من هذه المناصب ومن هذا القطاع).

ثم كيف نفسر صدور المنشور رقم 472 المؤرخ في 13-06-1999 للمديرية العامة للتوظيف العمومي وغيرها من المناشير والبرقيات التي تلغي حتى القوانين أحيانا؟!

ووصل الأمر مؤخرا إلى أن صدرت برقية مشتركة بين وزارة التربية والمديرية العامة للتوظيف العمومي شملت حتى المناصب المؤقتة التي كان القطاع يغطيها بالعقود الشهرية المؤقتة بسبب وجود أصحابها في مناطق نائية، والتي تشتت في شاغليها الإعفاء من التزامات الخدمة الوطنية. أيعقل أن يطبق هذا الإجراء على مناصب مؤقتة وبعد انطلاق الموسم الدراسي بعدة أشهر؟ إن تطبيق هذا الإجراء يشكل عائقا عن تعويض هؤلاء، خاصة في المناصب التربوية بالمناطق النائية .

وعليه، أقترح إلغاء البرقية أو تأجيلها ريثما ينظم القطاع مسابقات التوظيف على هذه المناصب تفاديا للعجز الواقع أثناء السنة الدراسية.

أما بالنسبة إلى إدماج الموظفين:

- أرى ضرورة توفير رخصة استثنائية من المديرية العامة للتوظيف العمومي، على أن يطرح المشكل من قبل وزارة التربية كأن تتحمل الإدارة مسؤولية التأخير (مديريات التربية الولائية) في التسوية وليس الأشخاص المعنيون حتى لا تضحي بإطارات أدت 10 سنوات خدمة في القطاع.

- تسوية نهائية لوضعية أساتذة التعليم الأساسي (الطور الثالث) العاملين بالتعليم الثانوي منذ سنوات.

كما أرى وجوب :

- مساهمة وزارة التضامن في دعم جدي للمطاعم المدرسية والنقل .

ثانويات رغم الاحتياجات الكبيرة لها. ويبقى الأستاذ والمعلم رهينا أزمة اقتصادية خانقة، حيث لم يعد مرتبهما يكفي متطلبتهما، بل يذهب نصف راتبهما إلى مصاريف التنقل بين المدرسة والبيت إذا كانا مدرسين في مؤسسة بعيدة عن مقر سكنهما مما ينعكس سلبا على ما يقدمانه للطلاب، حيث لا يبذلان جهدهما كما ينبغي .

لذلك، على وزارة التربية أن تخصص جزءا من هذه الإمكانيات علاوة للأساتذة الذين يتنقلون، حسب درجة البعد ووضعياتهم الاجتماعية الخانقة.

هذا وتبقى مخابرتنا هي الأخرى تعاني نقصا في المواد التي يحتاجها الأستاذ والطالب للدراسة، وكذا التجهيزات العامة للأقسام.

أما فيما يخص المدارس الابتدائية، فحدث ولا حرج، حيث أصبح المعلم عبارة عن حارس قسم يبلغ عدد تلاميذه 47 تلميذا. فكيف لنا أن نكون جيلا ناضجا ومثقفا وواعيا لدروسه وواجباته؟! أطلب التحلي بالواقعية والعقلانية في تسيير هذه المدارس.

أما في مجال الثقافة، فما تزال ثقافتنا مريضة، لا اهتمام لناولا تفكير في خدمتها. فهي عاجزة عن الاهتمام بالجمعيات ذات الطابع الثقافي وعن تمويلها، حتى أصبحت المديريات الولائية عاجزة هي الأخرى عن تسيير نفسها. فحولت بعض المراكز الثقافية إلى مفارز للحرس البلدي، وأخرى إلى فروع للحالة المدنية، وأخرى إلى مقرات للدوائر وأخرى مغلقة، بالإضافة إلى التداخل في الصلاحيات بين كل الهيئات سواء منها الشبانية أم الثقافية أم الإدارية، مما انعكس سلبا على مثقفينا والمجتمع. فأصبحت الثقافة عبارة عن مناسبات وكأنها غريبة في وطن يريد إخراج نفسه من العزلة في جميع المجالات. وعليه، لا بد لوزارة الثقافة أن تصدر مرسوما واضحا المعالم وتسن قوانين عامة لتسيير هذه المراكز مع تحديد صلاحياتها ومناهجها وكيفية تمويلها ماديا

تسخير الملتزمات العلمية والهيكلية، إذ نلاحظ افتقارا كبيرا في مؤسساتنا التعليمية، نتج عنه ضعف مستوى التلميذ وإحباط ويأس في نفسيته المعلم والأستاذ.

وبهذا الصدد، يجب على وزارة التربية أن تنشئ لجنة خاصة بمراقبة المؤسسات وتعمل على تسجيل الاحتياجات حتى تتمكن المؤسسات التعليمية من حل المشاكل التي تتخبط فيها.

كما نسجل فراغا قانونيا يخص من يمول المدرسة من ناحية التجهيزات المدرسية والمدافى ونظافتها، ذلك أن البلدية ترجع هذه المسؤولية إلى مديرية التربية، في حين هذه الأخيرة ترجعها إلى البلدية. فتبقى الإشكالية عالقة بين البلدية والمديرية، والخاسر في الأخير هو الأستاذ والتلميذ .

هذا ولقد جربت وزارة التربية مناهج ودراسات شتى في جميع التخصصات. وقامت في كل مرة بدراساتها وبتطبيقها ميدانيا على التلاميذ الذين أصبحوا حقل تجارب لكل المناهج والأطروحات، بينما ينبغي أن تتبع المناهج التعليمية في مدارسنا، من أصلتنا الجزائرية البحتة، حتى نستطيع غرس ثقافة نابغة من جزائرتنا وتكون ذات طابع علمي تقني وناضج.

سيدي الرئيس، لا يمكننا أن نمر مرور الكرام على دراسة ميزانية القطاعات دون أن نذكر بجهود إطاراتها سواء الذين هم في مراكزهم أو الذين همشوا وأبعدوا نتيجة ظروف ما. والمهم في كل ذلك هو ألا يبقى الإطار الجزائري محاصرا ليس له قانون يحميه أو يقدره . فهو بعد خروجه من الوظيفة، يحرم مباشرة السكن وكل الامتيازات، بل يحرم حتى أجرته فيصبح متسولا بين هذا وذاك، بعد أن كان مسؤولا !!

سيدي الرئيس، رغم الإمكانيات الهائلة والميزانية الضخمة المخصصة للتجهيز وبناء الثانويات والمدارس، تبقى ولاية المسيلة عديمة الحظ في تسجيل مشاريع بناء

والتلميذ. فلم يعد كلاهما يشعر باحترام المجتمع أو الدولة ورعايتها. ويحز في النفس اليوم فيضان الشوارع بأبنائنا جراء التسرب المدرسي. وأسوأ من ذلك أن نسمع بالمعلم ينتحر أو يموت يأسا وكما جراه طرده من العمل تعسفا. ففي ولاية سكيكدة مثلا، قرر مجلس التأديب طرد معلم أدى فترة 19 سنة خدمة للمؤسسة فأصيب بإحباط نفسي توفي نتيجته. وأرجو من سيادة الوزير التحقق من هذه القضية.

ثم ماذا تعني الاعتمادات المالية التي رصدت لهذا القطاع؟ وأين هي المؤسسات التي تتكفل بتأطير التلاميذ في السنة القادمة؟ وأين هي اعتمادات الصيانة التي بقيت تراوح مكانها رغم حاجة المؤسسات إليها وبالبحاح؟

رغم التسرب المدرسي الزائد، لم ترتفع الإعانة المقدمة للمركز الوطني للتعليم المعمم، مع أنه يقدم خدمات جليدة لأبنائنا وذلك منذ سنوات طويلة؛ ولا ننكر ذلك بأي حال من الأحوال. فهو يمثل الأمل المتبقى أمام المواطنين الذين ليس باستطاعتهم تمكين أولادهم من التمدرس.

ثم إن حظ النشاط الثقافي والرياضي سيء للغاية، حيث لم ترتفع الاعتمادات المالية في مؤسسات كل من التعليم الأساسي والثانوي والتقني، رغم أهمية هذا النشاط للجسم والعقل والأخلاق، ودعمه للتربية والتعليم، مما يؤدي إلى خدمة مستقبل البلاد بشباب قوي وأصيل ومتفتح.

وربما أسوأ من ذلك هزال الاعتمادات المالية الخاصة بالبحث العلمي، الشيء الذي لا يؤهل أبناءنا للمرحلة الجامعية التي أساسها البحث العلمي، خاصة وأن التعليم العالي أهمل تماما إعاناته المقدمة للبحث العلمي، والتي حولت إلى جهات أخرى.

ومن الغريب أن نتحدث في قطاع التربية الوطنية عن إنجاز 03 ثانويات أو 90 مدرسة أساسية في بلد كالجزائر هو أشبه بقارة.

وتسييرها معنوبا، حتى تكون مشعلا مضيئا لمجتمعنا وللوطن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد حملاوي عكوشي، تفضل.

السيد حملاوي عكوشي: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني النواب والصحافيين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رغم أن الثورة الجزائرية سوت بين الجزائريين في الحقوق والواجبات، لكن للأسف نرى اليوم بعض أطفال الجزائر يتمدرسون وآخرون يحالون على الأمية! ومع ذلك يتهاافت على المدرسة اليوم- التي هي جريحة ورتبتها الدولة في آخر القائمة - أعداء المنظومة التربوية بالتهجم بغية النيل منها لما قدمته لهذا الوطن من خدمات في جميع القطاعات.

هذا، ويعاني قطاع التربية الوطني اليوم من الناحيتين البشرية والمالية:

- تقلص التأطير البشري رغم أننا في حاجة إلى 20 ألف أستاذ آخر، ومع ذلك تسود البطالة وسط هذا القطاع.
- الطرد التعسفي الذي يطال أصحاب الألوان السياسية المغضوب عليهم.
- نقص فادح في الهياكل المادية المستوعبة للتلاميذ الجدد على كل المستويات وسنويا.

فلا تتمتع درارية مثلا، حيث أسكن، إلا بإكمالية واحدة، والوزير يعرف ذلك، وأجد صعوبة في تسجيل أولادي. كيف لا يوجد في دائرة تعتبر ولاية إلا متوسطة واحدة؟ ثم يقال للأولياء، اذهبوا لتسجيل أبنائكم في بن عكنون أو في وادي الرمان! إنه أمر غريب! أنا لا أقبل ألا يتمدرس أولادي، ومن حق كل جزائري رفض هذا حتى ولو أصبحوا إرهابيين كلهم! (ضجيج).

- انعدام الاهتمام بقطبي العملية التربوية: الأستاذ

- محاولة ربط اللغة الفرنسية بالحياة اليومية للمواطن، وترسيخ فكرة المغرب والمفرنس باطراد .

ونتيجة لذلك، تميز إعلامنا وثقافتنا بما يأتي :

- ضعف الاتصال بالوطن العربي . ولذلك تحيز العرب للمغرب في قضية الصحراء الغربية على سبيل المثال، وكانت الجامعة العربية مؤيدة للمغرب على عكس منظمة الأمم المتحدة،

- ضعف الاتصال بالعالم الإسلامي، ذلك أن قضايا الشعوب الإسلامية التي هي موضع تبادل اليوم تمر مر الكرام في عالمنا، حتى أصبح هزال الاهتمام بها من لدن مثقفينا باديا للعيان على عكس العالم الاشتراكي وحركات التحرر التي قدم لها بالأمس الدعم العام بغير تردد . وهو ما يفسر أسباب عقدة الجزائر مع هويتها التي توطر كيانها، ويؤكد ذلك:

- تهميش المجلس الأعلى للغة العربية الذي لم نعد نسمع إلا همسه .

- تنصيب رجل لا يعرف من اللغة العربية شيئا، على رأس المجمع اللغوي،

- تنصيب كاتب يحمل أفكارا لا تكيه على رأس مؤسسة دينية تتمثل في المجلس الإسلامي الأعلى. فحتى الأعضاء المكونون للمجلس رفضوه .

وفي الأخير، نرى أنه كان بإمكاننا إنشاء حيوية في الاتصال ...

السيد رئيس الجلسة: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحكيم توهامي، فليتنفضل .

السيد عبد الحكيم توهامي: شكرا .

بسم الله الرحمن الرحيم .

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله .

وأخيرا نحذر في هذا المجال من النهب المتواصل لقدرات الأمة، مما يعطل المشاريع التنموية وقطاعات مثل هذا القطاع .

لدي انشغال يخص قطاعا آخر وهو قطاع الاتصال والثقافة، فلا تجده يخدم قطاعا توجهات أمتنا. والمؤسسات الثقافية على هزالتها تفتل حبالا متينة لتكبييل الثقافة الأصيلة في هذا البلد العربي المسلم عن قصد أو غير قصد. ولذلك فإن شخصية الجزائري تصاغ اليوم من قبل الأجنبي سواء أكان أوريبا أم عربيا. وهو إهمال واضح لميدان الثقافة الوطنية الثرية من قبل المواطن الجزائري. وعلى الرغم من أن الشعب الجزائري شعب جدير بالحصول على كل الدعم المادي والمعنوي للمحافظة على ثقافته -التي ناضل من أجل استرجاعها من قوى الاستعمار الذي حاول بالأمس سلب مقومات شخصيته وفرض الأمية عليه بشكل لا مثيل له- راحت الدولة اليوم- وللأسف بعد أن تخلت عن إبراز ثقافتها الأصيلة وفشلت في إبراز إعلام هادف يخدم البلاد في ميداني السياسة والتنمية - تقلص الاعتمادات المالية للسنة المقبلة والمخصصة لميادين الثقافة والإعلام والاتصال. ومن الغريب أن تحذف أو تقلص الاعتمادات المخصصة للنشاطات الثقافية التي تشكل أهم عامل تقتضيه ضرورة الحوار بين الجزائريين في خضم هذه الأزمة التي كثف فيها سيف الاستئصال ضرباته الغبية .

وما يزال الإعلام الجزائري يعاني. ومن مظاهر معاناته ما يأتي :

- التراجع عن المكاسب المحققة في ميدان خدمة الثقافة الأصيلة،

- التخلي عن خدمة اللغة العربية وبروز العداء لها بقوة أكثر من ذي قبل،

- محاولة الابتعاد عن التقارب مع الموروث الحضاري للأمة،

- ضعف متانة الوحدة التي تميزت بها الجزائر خلال عهد الاستعمار تحديدا،

شعبي الاقتصاد والعلوم الإسلامية واللّتين تكادان أن تزولا تقريبا من جهة، وإلى اكتظاظ الأقسام من جهة أخرى.

وعن ظاهرة الاستخلاف، نرى أن قطاع التربية، شأنه شأن كل القطاعات الأخرى، وجد لنفسه بزنسة تتمثل في هذه الظاهرة التي يحبذها كل مدير أو كل مسؤول، لأنه يستطيع من خلالها توظيف أبناء أقاربه أو أبنائه أو بنات أصدقائه أو أصحابه.

وعليه، نقترح أن يعاد النظر بصفة جذرية في المنظومة التربوية بغية تحقيق ما نصبو إليه، فتكون إسلامية الروح، جزائرية المنهج، تربي مجتمعا صالحا يخدم أمته.

(2) قطاع التعليم العالي والبحث العلمي :

والله ومما يؤسف له، أننا ومنذ حوالي ثلاث سنوات نسمع أن الجامعة تنطلق بالسنة البيضاء وتنتهي بنجاح الطلبة. ثم تعود إلى الإضراب مرة أخرى. ويبقى الصراع قائما خلال السنة حتى نصل في الأخير ونعود إلى القول: إننا لدينا جامعات. وما يحدث هذه الأيام لخير دليل على ذلك.

وعليه، نطلب من وزير التعليم العالي ومسؤوليه الاستماع إلى المشاكل التي تطرحها إدارتنا العليا أي أساتذتنا وطلبتنا الذين يمثلون خيرة أبناء هذا الوطن، والسعي إلى إيجاد حل لها تفاديا لتكرار سنة بيضاء أخرى.

فيما يتعلق بالتوزيع الجامعي، لاحظنا أن طلبة ولاية برج بوعريج انتظروا سنة كاملة إنجاز مركز جامعي راح ربما ضحية سوء تفاهم بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي. ومن المؤكد أن اعتمادات مالية منحت بعض المقاولين للشروع في إنجاز هذا المركز، فحولت في البداية - كما سمعنا - ثانوية إلى مركز جامعي إلى درجة أنك عندما تذهب إلى عين المكان لا تدري أي ثانوية أم مركز جامعي؟! وهي في الحقيقة ثانوية لكنها

إن القطاعات التي نحن بصدد تناولها اليوم، قطاعات متكاملة وتشكل في مجملها شخصية المجتمع الجزائري، وتمثل في :

- قطاع التربية الوطنية،
- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي،
- قطاع الثقافة والاتصال.

(1) قطاع التربية الوطنية :

فيما يخص قطاع التربية، نلاحظ أننا نسعى منذ الاستقلال إلى الوصول إلى تحقيق منظومة تربوية تحقق الهدف المنشود المتمثل في إيجاد مجتمع منسجم ومتناسق يخدم وطنه ودينه ويدافع عن هذه الجزائر الحبيبة. لكن وللأسف الشديد، نسطر في بعض الأحيان برامج سرعان ما تتحول إلى بناءات هيكلية دون روح. وعندما نسأل السيد وزير التربية نسمعه دوما يقول: إن الميزانية تساوي ما يدفع أجورا للمعلمين. وفي الواقع، يعد المعلمون أفقر الناس في هذا البلد. فهم لا يستطيعون أن يتخلوا عن مسؤولياتهم، لأنهم يتعاملون مع أبنائهم التلاميذ، وهم مطالبون بواجبهم، لكن جيوبهم فارغة. فعندما يعودون إلى البيت، عوض أن يفكروا في تحضير دروسهم والعودة إلى المدارس والثانويات والجامعات بالزاد العلمي، يقضون أوقاتهم بحشا عن مناصب شغل أخرى .

كما نلاحظ أن نسبة من الميزانية المخصصة تعود على المنظومة التربوية بالسلب مثلما هو الشأن بالنسبة إلى تقليص المناصب المالية التي سرح من جرائها العمال من المؤسسات .

ولكن أن يسرح الأساتذة أو أن يتم نقلهم من ثانوية إلى أخرى بدعوى تقليص المناصب المالية، فهذا يؤثر سلبا على التلاميذ والأساتذة معا. لذا ندعو إلى أن يكون المعلم مستقرا ونستغني عن الحاجة إلى تقليص المناصب المالية في المنظومة التربوية، لأنها عملية يمكن أن تؤدي إلى تقليص الشعب، كما هي الحال بالنسبة إلى

باب الزوار وتيزي وزو بسبب إضراب المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي في العام الماضي. فماذا تنوي الوزارة عمله من أجل معالجة الوضع؟

السيد وزير التربية الوطنية، لقد صرحتم علينا أن التربية الوطنية تعاني نقص 20 ألف منصب مالي. لكننا نرى أن الحكومة لم توفر لقطاعكم شيئاً، وذلك وفق ما هو وارد في مشروع قانون المالية هذا. فماذا تعمل الحكومة لتتكفل بهذا الاحتياج؟ هذا بالنسبة إلى السؤال الأول، أما بالنسبة إلى السؤال الثاني، فلقد صرحت بعض الصحف الوطنية عن وجود اختلاسات وسوء تسيير أموال الخدمات الاجتماعية لعمال التربية. ما هو موقف الوزارة؟ وما عساها تعمل لوضع حد لهذه التصرفات؟ وفي حوزتي، سيدي الوزير، كل التصريحات التي منها تصريحات بعض النواب عن هذه الاختلاسات. ثم حتى التعاضدية الوطنية لم تفلت منها. ونعين في كل مرة ضحية نسجناها وينتهي الأمر.

إذن على الحكومة أن تتحمل مسؤولية المحافظة على الأموال العمومية. وفي الحقيقة، لا يكمن المشكل في الأرقام، بل في السياسة التربوية المنتهجة في مجتمع تسوده تحولات عميقة منذ سنوات عديدة، ويتميز بثشتت الثقافات وظاهرة الإقصاء والتهميش. فتبدومهددة بعض القيم المتفق عليها عالمياً والتي تكون أساس المجتمعات الحرة. إن المدرسة بمثابة العمود الفقري للجمهورية، لذا عليها أن تلعب دوراً هاماً في تحمل مسؤولية تكوين المواطن الصالح.

كما يجب على المدرسة أن تأخذ بعين الاعتبار الإنسان بأبعاده الثلاثة: المعرفة وحسن التصرف وحسن العيش (Le savoir, le savoir faire, le savoir être).

وعلىنا نحن أن نراعي انعكاسات التقدم التكنولوجي على المنظومة التربوية، وكذا الديمقراطية والتعددية كواقع جديد موجود في إطار عولمة العلاقات.

فارغة، لأن عدد التلاميذ لا يتناسب تماماً مع قدرة استيعابها.

3) قطاع الاتصال والثقافة :

نحن نعلم أن التلفزة الجزائرية تنافس اليوم فضائيات أخرى في العالم، لذا نتمنى أن يهتم بها كثيراً السيد وزير الاتصال والثقافة، لأنها تمثل شخصية المواطن الجزائري. فمثلاً عوض أن تقدم القناة الفضائية لجاليتنا في الخارج برامج يفتقدونها هناك، فهي تقدم لهم برامج متوفرة عندهم بكثرة كالرقص والغناء والإيتاء بالمغنيين بدل المفكرين. ونحن ما أحوجنا إلى ساعات مخصصة للمفكرين لا للمغنيين، إلى درجة أن أصبح أبناءنا يحبون الشباب الفلاني عوض العالم الفلاني، لأنهم يعلمون أن هذا الشباب أصبح يلعب ببطل عالمي، بينما لا يلقي العلماء والمفكرون اهتماماً كبيراً.

ونظراً إلى ماسبق، نرجو من تلفزتنا، خاصة ونحن على أبواب رمضان، أن تقوم بواجبها كما ينبغي. وتزود جاليتنا بثوابت أمتنا وبما يربط أبناءنا ببلدهم الحبيب والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد رئيس الجلسة: شكراً وأحيل الكلمة إلى السيد سعيد ماجور... أحويل الكلمة إذن إلى السيد أعراب عزي .

السيد أعراب عزي: شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء والوفود المرافقة لهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

ضيوفنا الطلبة القضاة،

أزول ذمقران فلاون .

أود في بداية تدخلتي أن أوجه بعض الأسئلة إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتربية الوطنية .

سيدي الوزير، لم تنطلق بعد في بعض جامعات الوطن السنة الجامعية 2000/1999 وبالتحديد في جامعتي

طبعاً لا يمكن ذلك إلا إذا أعطيت قيمتها الفعلية ووفرت لها وسائل ترقيتها. وهكذا تبدو لنا -نحن في حزب جبهة القوى الاشتراكية- مهام المدرسة وأهدافها فيما يأتي :

- موضع التفتح والتحقيق الذاتي،
- موضع إيصال المعرفة والتساؤل الدائم عنها،
- مكان لقاء واحتكاك وتبادل مع الغير،
- مكان تسامح على الرغم من الاختلافات المادية واللغوية والعرقية والدينية والاجتماعية،
- مصدر إشعاع الثقافة الجزائرية وفتحها على الثقافة العالمية .

وأخيراً، يجب أن تعمل المدرسة على تكوين مواطن نزيه وشريف، وغيور على حريته، ومسؤول عن أفعاله المستقبلية، يبذل الجهود باستمرار ويقوم بعمل متقن ليكون على العموم مهيباً للحياة الجماعية .

كيف نحقق هذه الأهداف ؟

ينبغي على المدرسة أن تشجع الامتياز وروح المبادرة والأصالة لدى التلميذ، مع ضرورة مراجعة تنظيم الطور الابتدائي من أجل إعادة الاعتبار إلى دور الحضنة باعتبارها جسراً يربط البيت بالمدرسة، ومكاناً يتعلم فيه الطفل لغته الأصلية أي اللغة الأم .

كما ينبغي تكييف الحجم الساعي والمواد المقررة مع قدرات الطفل على أن يتم التعليم بقبول الحقائق سواء الماضية منها أو الحاضرة وذلك خارج القناعات الظرفية لأصحاب القرار، حيث تكون المواد المقررة متكاملة حتى ينمو الطفل نمواً متكاملًا .

وإيكم الآن الإمكانيات التي يجب توفيرها أي بعض النقاط التي يجب أن تتكفل بها السياسة البديلة لترقية العمل البيداغوجي والتربوي:

- تنمية الهياكل الموجودة وترقيتها وتحسين أدائها،
- بناء هياكل أخرى جديدة،

ما هو دور المدرسة ومكانتها في سياق العولمة؟ وكيف نواجه ظاهرة التمدد عن طريق " الأنترنت "؟

ثم إن فشل المنظومة التربوية يعلمه العام والخاص، ولا داعي للبحث عن الأسباب والمسببات، بل الأحرى بنا أن نبحث عن سبل تغيير المؤسسة التربوية حتى تواكب التقدم التكنولوجي العالمي. ويمكن إيجاد أسس هذا التغيير في وثيقة إعلان حقوق الطفل المؤرخة في 20-11-1958، وفي المعاهدة الدولية لحقوق الطفل المؤرخة في 20-11-1989، والتي تنص على ما يأتي:

" من حق الطفل أن يستفيد الحماية المتخصصة. علاوة على ذلك، يجب أن توفر له كل الإمكانيات والتسهيلات في إطار قانوني حتى يكون قادراً على النمو السليم من النواحي الجسمية والعقلية والعلمية والروحية والاجتماعية، في كنف الحرية " .

إن اعتماد القانون لتحقيق هذا الغرض، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا للطفل ودون أي تمييز.

حوصلة القول تتمثل في وجوب تربية رجل المستقبل على الأسس الآتية :

- تربية الجزائري على أن يكون فخوراً بأمجاده، متفتحاً على العالم، غيوراً على حريته ومسؤولاً عن أفعاله .

- إنشاء منظومة تربوية تفجر الطاقات الإبداعية، وتراعي الإطار الديمقراطي في تعليم اللغات .

- إدماج التربية المدنية لغرس روح الوطنية في ظل احترام المثل العليا للإنسانية كالتسامح والتضامن، خاصة ونحن، سيدي الوزير، نعيش السنة الدولية لثقافة السلم .

- إدماج تعليم حقوق الإنسان والمواطنة .

ومن هذا المنطلق، يبرز السؤال الأساسي الآتي :

كيف يمكن المدرسة الجزائرية أن تتصالح مع نفسها؟

- منح البحث البيداغوجي الأولوية .

وأخيرا، نرى أن الوقت حان لإجراء التغيير الجذري في السياسة التربوية الحالية حتى تواكب التقدم التكنولوجي السريع، وحتى لا يبقى السؤال المتعلق بدور المدرسة في الجزائر مطروحا دائما، وشكرا سيدي الرئيس .

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود قمامة .

السيد محمود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السادة الوزراء ورفقاهم،
زميلاتي زملائي النواب،
السيدات والسادة الصحافيين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

نظرا إلى ضيق الوقت، أقتصر في تدخلتي على القطاعات الآتية :

- التربية الوطنية،
- الاتصال،
- التعليم العالي،
- المجاهدين،

(1) التربية الوطنية:

على الرغم من أن الدولة بذلت جهودا معتبرة في هذا القطاع منذ الاستقلال إلى اليوم، إلا أن النقائص ما تزال موجودة. ففي ولاية تمنراست مثلا تراجع نتائج المستويين الابتدائي والثانوي. وبصفتنا منتخبيين وممثلين للولاية، عرضنا على السيد الوزير أسباب هذا التراجع، إلا أنه لم يفعل شيئا، ولذا نسأله: كيف تفسرون انخفاض نتائج البكالوريا سنة 1998-1999 إلى أقل من نسبة 7% في حين فاقت نسبة 22% سنة 1997-1998، طبعاً في ولاية تمنراست آخر ولاية في المستوى الوطني؟

- احترام المحيط المدرسي وتحسينه،

- وضع سياسة لتجهيز المراكز التربوية والبيداغوجية ودعمها، عن طريق تخصيص مبالغ مدروسة وحسب الأولويات والاحتياجات،

- تنمية النشاط الفني والإبداعي داخل المؤسسات التربوية،

- التكفل بتكوين المؤطرين التربويين والبيداغوجيين ودعمهم،

- ضمان تكوين متواصل بغرض تحقيق ترقية مستحقة،

- تشجيع الكفاءات والباحثين في المجال التربوي والبيداغوجي،

- العمل على تحسين مستوى المعيشة وظروف العمل (توفير السكن، رفع الأجور، احترام المعلم الخ...)،

- ترقية الجانب القانوني بشكل يتماشى مع المتطلبات الحضارية والعلمية،

- اعتماد سياسة ترقية بالنسبة إلى المؤطرين، تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والمشاركة الفعلية في تحسين العمل التربوي والبيداغوجي،

- تسطير برامج بيداغوجية تأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي، والتقدم الحضاري والشخصية الوطنية، بعيداً عن التأثيرات والصراعات الإيديولوجية .

إضافة إلى كل هذا، يجب سن قانون مستقبلي للمدرسة، يعيد الاعتبار إلى المعرفة على أنها وسيلة ضرورية للتقدم، أي لتحقيق " مدرسة الألفية الثالثة " بإدخال الوسائل الحديثة المساعدة على تحقيق تعليم جيد وفعال يمكن المعلمين من استغلال معرفتهم وتجسيدها في الميدان.

كما لا يفوتنا أن نطالب بتكفل أحسن بالمدرسة وذلك عن طريق :

- الإسراع في جعل المدرسة حيادية،

- عدم استغلال المدرسة والتلاميذ لأغراض سياسية،

- ضمان الاستقرار في مجالات التأطير والتنظيم والتخطيط،

بذلت، سيدي الوزير، جهودا معتبرة من أجل التخفيف من مشاكل الطلبة الجامعيين كمشكل السكن وإمكانية التسجيل في عين المكان بعد إحراز شهادة البكالوريا.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى المشكل الأساسي الذي يعانیه الطلبة الجامعيون في ولايات أقصى الجنوب، وخاصة في ولاية تمنراست، يكمن في فتح فرع جامعي، ولم لا فتح جامعة لإفريقيا؟ ذلك أن ولاية تمنراست بوابة إفريقيا، وهي تبعد عن العاصمة بأكثر من 2000 كلم.

وعليه، نطالب السيد الوزير والسيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية، بحل هذه المشكلة حتى يصبح التعليم في متناول الجميع، خاصة منهم أبناء الفلاحين وبناتهم وسكان البلديات والقرى النائية في ولاية تمنراست تطبيقا لتعهدات رئيس الجمهورية التي أبدتها في الحملة الانتخابية عند زيارته للولاية.

(4) المجاهدين :

على الرغم من أن وزارة المجاهدين بذلت السنوات الأخيرة جهودا جبارة من أجل تسوية وضعية المجاهدين وذوي الحقوق، إلا أنه لم يستفد مجاهدو البلديات والقرى النائية والمناطق الجبلية رخص استيراد السيارات ذات السرعة أقل من عشرة أخصنة.

لذا نطلب، سيدي الوزير، أن يعاد النظر في هذا الأمر حتى يستفيد المجاهدون السيارات الصحراوية اللاتقة بمقر سكناهم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود قمامة، وأحيل الكلمة إلى السيد مكّي مساهل، فليفضل .

السيد مكّي مساهل : شكرا سيدي الرئيس .

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وكيف تفسرون تعيين معلم لتعليم اللغة الفرنسية في قرية "تكرنايت" التي تبعد عن مقر الولاية بمسافة 15 كلم، وذلك خلال الموسم الدراسي 1999-2000 وهو لا يفهم من اللغة الفرنسية شيئا، وهذا بشهادة المعني نفسه؟

سيدي الوزير، إن قطاع التربية والتعليم في ولاية تمنراست مريض. فكيف يقوم المريض بوظيفة التربية والتعليم؟ صدق المثل القائل: " يتعلم الحلاقة في رؤوس اليتامى ".

سيدي الوزير، إن بعض المعلمين والأساتذة لم يلتحقوا بمؤسساتهم إلى حد الساعة، والبعض عينوا في بلديات نائية واسترجعوا بعد عشرين يوما إلى مقر الولاية، إما لأن الوزير يزورها أو لأن الوالي يتفقد المدارس.

سيدي الوزير، عرضنا عليكم مشاكل عدم استقرار المعلمين والأساتذة وقدم المدارس، ووعد تمونا بالحلول، إلا أن شيئا إلى حد الساعة لم يتغير، بل بقيت الأمور على حالها.

(2) الاتصال:

تعاني ولايات أقصى الجنوب مشاكل عديدة في ميدان الاتصال، خاصة منها ما يتعلق بانعدام سماع الإذاعتين الوطنية والمحلية نهارا، ما عدا في مقر الولاية. أما الصحافة المكتوبة (الجرائد) فهي منعدمة تماما في ولاية تمنراست وبلدياتها .

وفي الوقت الذي طالبنا بإنجاز محطة أقصى الجنوب، تم استرجاع كل تجهيزات فرع التلفزة- التي فرحنا بها كثيرا- إلى محطة ورقلة .

وعليه أسأل سيادة الوزير: هل من حق بعض الولايات التمتع بالإعلام، بينما تحرم أخرى منه؟

(3) التعليم العالي :

(1) قطاع الاتصال:

أتناول في هذا القطاع جانبا هاما يتمثل في مساعدة الصحافة الوطنية. فأتساءل : من ذا الذي يحتاج إلى مساعدة؟ أهو الناشر الذي يملك الملايير التي لا تملكها خزينة الدولة؟ أم هم المساهمون الذين تحول أغلبهم إلى مستوردين للسلع والبضائع؟ أم هو الصحفي الموجود في الميدان؟

إن هذا الطرح خاطيء تماما، ذلك أن الذي يحتاج إلى مساعدة، هو في حقيقة الأمر الصحفي وليس صاحب العنوان. فالصحفي الذي يتجشم أعباء التنقل والبحث عن الخبر، يتقاضى راتبا لا يتجاوز في أحسن الأحوال مبلغ 18000 دج. أما بقية الصحفيين، فلا يتجاوز راتبهم مبلغ 7000 دج، بل منهم في بعض الأحيان من يتقاضى مبلغ 4000 دج فقط .

سيدي الوزير، لو أن الأموال التي رصدتها الدولة لمجموعة من الصحفيين الذين لا يتجاوز عددهم في أحسن الأحوال نسبة 10٪ من عدد الصحفيين في المستوى الوطني، للمبيت في الفنادق الآمنة وإقامة موريتي "للمحوظين الكبار"، قامت بمنحها الصحفيين على شكل قروض بدون فائدة على أن يتم تسديدها على مدى 20 أو 25 سنة، لكانت مشكلة السكن بالنسبة إلى الصحفي قد حلت وربما بصفة نهائية، ولما تبقى صحفي واحد يقطن فندقا، لأنه ليس بإمكانه أن يدفع مبلغ 108 مليون سنتيم سنويا في حين أنه لا يملك شيئا.

وعليه، نطالب أن توجه الأموال المجمدة في الصندوق الخاص بدعم الصحافة لسنة 1999، إلى الصحفيين العاملين بقطاع الصحافة على شكل قروض بدون فائدة، خاصة وأن هذه الأموال كانت تذهب إلى جيوب أصحاب العناوين أي المالكين الحقيقيين لرؤوس الأموال وهم غير مطالبين بإعادتها إلى خزينة الدولة، فضلا عن أنهم ليسوا بحاجة إلى هذه المساعدات. وهذا من أجل تكسير "تابو" (Tabou) الناشرين المتحالفين .

أطلب من اللجنة الموقرة دراسة هذه القضية .

(2) التربية الوطنية :

تبدو لنا ميزانية التسيير والتجهيز المخصصة لقطاع التربية الوطنية ضخمة مقارنة ببعض ميزانيات القطاعات الأخرى. ولكنها في الحقيقة غير كافية إذا ما قارناها بالحاجات الوطنية في هذا الميدان.

ثم إن الملاحظة التي أشرت إليها في تدخلتي عند مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2000، تنطبق كذلك على مشروع هذه الميزانية، فهو نفسه مشروع سنة 1999 مع ارتفاع ضئيل جدا، على الرغم من تكاثر الاحتياجات وتفاقم المشاكل. فالأقسام مكتظة اكتظاظا فاحشا نتجت عنه آثار سلبية تربويا وتعليميا وأمنيا سواء على المعلم أم الطفل . ولنتذكر مثلا الحادثة الأليمة التي وقعت في الأشهر الماضية بين طفلين داخل جدران المدرسة. وما يزال المربون يعانون .

وعلى العموم، ما تزال الهياكل غير كافية وما تزال المناصب المالية مجمدة مع تفاقم ظاهرة التسرب، وضعف التكفل بالتلاميذ من حيث التغذية والصحة، وانخفاض الاعتمادات المخصصة لصيانة المؤسسات التربوية، وإساءة مسؤولي مديريات التربية في الولاية استقبال المواطنين والموظفين في القطاع .

وزد على هذا كله، المحسوية والرشوة والتحايل على القانون وغياب الشفافية، وعدم تكافؤ الفرص في تسيير شؤون عمال القطاع من توظيف وتعيين ببعض المديريات كوضعية المستخلفين والتناقض مع تعليمات المديرية العامة للتوظيف العمومي مؤخرا. فالقاعدة قلقة إزاء المسابقات لكونها تفتقر إلى النزاهة والموضوعية، وخاصة مسابقة التفتيش في المستوى الوطني. فأسأل السيد معالي الوزير: هل يمكن أن نجسد الأهداف المسطرة والمدرسة الجزائرية تواجه هذه الصعوبات وهذه المشاكل العديدة؟ وهل يمكن الحديث عن الأداء التربوي الجيد وتنفيذ عقود النجاعة، والشروط الموضوعية

بدأت عند تطبيق القانون في الميدان، وخاصة في الميدان التنظيمي للجامعة. فما هو تقييمكم، السيد الوزير، لهذا الجانب؟

ولقد أشرتم، قبل مصادقتنا على مشروع القانون التوجيهي للتعليم العالي في تدخلكم يوم 14/11/1998 إلى أنكم ستصلون بسرعة إلى تحديد قانون أساسي يرضي الأساتذة بالدرجة الأولى، واقترحتم أن تبدوا رأيكم عند صياغة مشروع هذا القانون يوم الخميس 19/11/1998. فما هو مصير هذا المشروع؟ وما هي نتائج سياسة الجدوع المشتركة التي طبقت خلال الدخول الجامعي لسنة 2000؟ ...

السيد رئيس الجلسة: بارك الله فيك، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد العبد كفيف.

السيد العبد كفيف: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، السلام عليكم.

يجرنا حتما التعرض لمناقشة ميزانية قطاع الثقافة والإعلام، إلى إعادة فتح النقاش حول صندوق دعم الصحافة، حيث ورد في مشروع قانون المالية لهذه السنة عدم استهلاك أرصده. وبالتالي فهو محتفظ بنفس المبلغ المخصص في قانون المالية للسنة الماضية. وبودي أن أسأل السيد الوزير: لماذا لم يستهلك رصيد الصندوق رغم الحاجة الملحة لإنشائه؟ وما مصير البرنامج الذي شرع فيه وزير القطاع الأسبق السيد رحابي؟

وفيما يخص التعاونيات العقارية لصالح الصحفيين، والتي كان يعتزم تمويلها من هذا الصندوق، كما كان يعتزم تقديم مساعدات للبناء من نفس الصندوق، أشير

والضرورة غير متوفرة للتكفل بالقضايا الهامة المطروحة حاليا في هذا الخضم؟ وأية مردودية تربوية نريدها والمدرسة محرومة من أبسط الإمكانيات، معالي الوزير؟

سبق وأن طرحت عليكم كل هذه الانشغالات وعلى السيد وزير المالية السنة الماضية خلال مناقشة ميزانية قطاع التربية. ومنذ ذلك الحين، فما هي النتائج الأولية التي توصلتم إليها؟

وانطلاقا من ردكم، السيد الوزير، على تساؤلات مجلسنا الموقر خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 1999، حيث أشرتم حينها إلى أن تلك الميزانية ليست للإصلاحات بل هي تمهيد للإصلاحات، هل نفهم من ذلك ومما يجري على الساحة التربوية، أن مشروع ميزانية هذه السنة يخص التمهيد للإصلاحات أيضا؟ ومتى ستعرض علينا ميزانية القطاع الخاصة بالإصلاحات؟! كما أشرتم مرارا في ردكم إلى أن مشروع قانون توجيه المنظومة التربوية الذي صادقت عليه الحكومة سنة 1998، سيعرض عن قريب على مجلسنا الموقر. والسؤال: متى سيعرض على مجلسنا هذا المشروع؟

(3) التعليم العالي والبحث العلمي:

بالرغم من الاهتمامات والجهود المبذولة في هذا المجال، إلا أن الجامعة الجزائرية ما تزال تحتاج إلى عناية أكبر حتى تتمكن من القضاء على المشاكل التي تحيط بالأستاذ والطالب. ولعلكم تتفقون معي، السيد الوزير، على أن الجامعة تعرف مشاكل عميقة تراكمت طوال السنوات في كل الجوانب سواء منها الهيكلية أم التنظيمية أم البيداغوجية. ومنذ ثلاث سنوات أي ابتداء من سنة 1996، عرفت الجامعة تقدما ملحوظا في الجانب الهيكلي، غير أن مشروع ميزانية 2000 لا يكفي لتغطية كل هذا العجز. هذا ولقد صادقتنا على مشروع قانونين أساسيين للجامعة والبحث العلمي. وكنا نتمنى أن تسير الأمور بسرعة. ولكن لا حظنا أن النصوص التطبيقية لم تصدر بكاملها، وأن الصعوبات قد

الثقافية، فحدث ولا حرج! ناهيك عن المعالم التاريخية والحضارية التي تتعرض للتشويه بسبب عدم الاهتمام أو عدم القدرة على الاهتمام بها.

السيد الرئيس، إخواني النواب، إذا لم يهتم الشعب بثقافته، يصبح معرضا للذوبان والانحلال، الشيء الذي أرى ملامحه الآن في شبابنا كما أرى غياب البصمة الجزائرية على الفعل الثقافي الذي يعرض حاليا، ماعدا بعض البوادر المحتشمة هنا وهناك.

أما فيما يخص قطاع التربية، فلقد سبق وأن طلبنا مقابلة السيد مدير التربية لولاية معسكر ل طرح الانشغالات، غير أنه أجاب بقوله: إنني لا أجتمع بالنواب إلى أن "يأذن لي أبي" أي أن يأذن له الوالي أو الوزير. وفعلا فقد رفض لقائنا. ولهذا أشكر السيد الوزير فيما يخص قبول طلبي المتعلق بثانوية محمد بكاي ببلدية حاسي بونيف، دائرة بئر الجير، ولاية وهران. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن بادة... غائب. إذن، أحيل الكلمة إلى السيد عبد السلام قريمس... غائب. أحيل الكلمة إلى السيد عبد الله سعود، تفضل.

السيد عبد الله سعود: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السادة النواب،

السادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

سينصب تدخلي اليوم على القطاعات الآتية: التعليم العالي والبحث العلمي، التربية الوطنية، المجاهدين. وأبدأ بقطاع التعليم العالي وأقول:

إلى أن أصدقاءنا الصحفيين كانوا قد تنفسوا الصعداء لما علموا بذلك المشروع قبل أن تتبخر أحلامهم بعد ذهاب الوزير. وحتى نؤكد أننا في دولة القانون وأن الحق في دولة القانون لا يزول بزوال الرجال، ينبغي الالتزام بكل ما التزم به الوزير الأسبق كرجل دولة وليس كرجل سياسي، ذلك أننا حين نتكلم عن إيجابيات المرحلة، ندعي أننا بناتها ولو كانت منذ 1962، وحين نتطرق إلى سلبيات المرحلة، نحاول أن ننفیها عنا وأن ننسبها إلى غيرنا وندعي أننا جننا أمس فقط.

وعليه، أتساءل عن الشكل الذي استعمل به الصندوق السنة الماضية. فهو أفاد الناشرين فقط وهم رجال أعمال ومعظمهم أرباب أموال قبل أن يكونوا صحفيين. لهذا أدعو إلى ترشيد نفقات هذا الصندوق وتحويلها إلى فئة الصحفيين التي عانت وما تزال تعاني الإرهاب المسلح والإداري.

كما يؤسفني موقف أحد المنتخبين المحليين بوهران الذي طلب تخصيص ميزانية لتمويل محام دائم ليتكفل بالقضايا المرفوعة ضد الصحافة.

هذا فيما يخص الصندوق الخاص بدعم الصحافة. أما بخصوص ميزانية القطاع، فأعتبر أن الزيادة الممنوحة إياه ضعيفة جدا، حيث قدرت بنسبة 17٪، وهي زيادة لا تفي بالمتطلبات التقنية اللازمة لمواجهة المد الثقافي الآتي من وراء البحر والذي أصبح يتدخل في تربية أبنائنا بقمم الغرب وحضارته.

كما أشير إلى أن قطاع الثقافة يفتقد أدنى المستلزمات، وهذا بشهادة العديد من مديريات الثقافة بالولايات، حيث تتعرض المتاحف يوميا للسرقة نتيجة غياب أنظمة رقابة حديثة، كما تندثر يوميا شواهد عديدة على تاريخنا وثقافتنا لغياب أدوات حفظها ومعالجتها. ونفس الشأن يقال بالنسبة إلى دور السينما التي أصبحت أوكارا للمخدرات وأفلام الفيديو في غياب سياسة ثقافية وطنية، وإمكانيات لتطبيقها في الميدان. أما عن المراكز

أنتقل الآن إلى مجال التربية الوطنية، وأستسمح السيد وزير التربية لأقول:

أولاً: أصبحت فكرة إعادة النظر في سياسة التربية والتعليم، أكثر من ضرورة. أفلا تخشون، السيد الوزير، أن تكون السياسة الجديدة ترقيعاً -أعتذر عن سقوط هذه العبارة - آخر، تدفع المدرسة الجزائرية ثمنه، مثلما حصل مع المدرسة الأساسية؟.

ثانياً: لاحظنا من خلال الإحصائيات التي قدمتها مديرية التخطيط لسنة 98/99، لكل أطوار التعليم والمعلمين والامتحانات والخدمات الجامعية، فارقا صارخا بين الأرقام المقدمة والواقع المعيش خاصة في الأرياف النائية والولايات الجنوبية. فإذا أخذنا مثالا عن الخدمات المدرسية، لوجدنا أن نسبة 12,09٪ من التلاميذ يستفيدون المطاعم المدرسية، و 162.000 تلميذ يستفيدون المنح إلى آخره. لكن لا تقدم في الواقع هذه الخدمات والمنح غالبا للأطفال الأكثر فقرا وحرمانا، وإنما يتم استهلاكها في بعض المدن.

وقل مثل ذلك عن النقل المدرسي، إذ من التلاميذ من يقطع راجلا يوميا ثلاثة أو أربعة كيلومترات ذهابا وإيابا. وبالتالي يجب أن نجد حلا لهذا المشكل مادام أبناؤنا يعانون أتعابا في التحصيل المدرسي. فما هو الحل؟.

ثالثاً: انقضت مدة 38 سنة على الاستقلال، وماتزال المدرسة الجزائرية توظف مربين متعاقدين ومستخلفين وخريجين جدد من الجامعات. وقد يدخل هذا التوظيف في إطار تشغيل الشباب أو التعاقد لما قبل التشغيل. غير أننا نعلم أن مثل هذا التوظيف يجب أن ينصرف إلى الكفاءات وإلى أصحاب التجربة وليس إلى المبتدئين وإلى بعض الذين فشلوا في حياتهم، فلم يجدوا إلا المدرسة ليصبحوا مربين. وأعتقد أن هذا غير مقبول، خاصة في الظروف الحالية التي أصبحت أحسن من ذي قبل. وعليه نطالب بإلغاء المرسوم رقم 54-90 الذي لم يعد أي مبرر لبقائه.

أولاً: تكفلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما سمي علة سنة 2000، ونحن على أبواب نهاية القرن وكل مصالح الدولة مهددة بمشكلة الانتقال إلى شهر جانفي سنة 2000 في كل علاقاتها مع العالم الخارجي. فما هي الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة لتجاوز هذه المعضلة؟

ثانياً: تعتبر الميزانية المخصصة للبحث العلمي ضخمة جدا، إذا ما قارناها مع الدخل القومي العام، حيث قدرت هذه الميزانية بنسبة 1,5٪ من الدخل القومي. فهل هذا كاف للبحث العلمي؟ وما هي العلاقة القائمة بين البحث العلمي والتنمية، خاصة ونحن لا نلمس نتائج البحث العلمي في الميدان وبالضبط في المجالين الصناعي والاستثماري؟ وإلى أين تذهب هذه الأموال؟ وما هي نسبة استهلاك الميزانية المخصصة للبحث العلمي سنويا؟ هل يوجد غلاف خاص بدعم وحدات البحث العلمي؟ ثم لماذا لا تنشر البحوث التي ينجزها الخبراء ليستفيد منها المتعاملون الاقتصاديون خاصة في مجالات الصناعة والفلاحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى آخره؟

ثالثاً: هناك نزاع قائم بين أساتذة التعليم العالي ووزارتكم منذ خمس سنوات، ولم تتم تسويته. فهل هذا راجع إلى غموض المطالب؟ أم إلى العجز المالي؟ أم إلى أمور أخرى؟ مع العلم أن عدد الجامعيين البطالين يقدر اليوم بـ 100.000 بطال. أترك هذه التساؤلات إلى معالي الوزير، راجيا منه توضيحها. كما أرجو، معالي الوزير، أن تبادروا بحل المشكلة، لأن انعكاساتها على التحصيل البيداغوجي خطيرة جدا. ذلك أن السنة الدراسية الجامعية أصبحت لا تتجاوز خمسة (5) أشهر دراسية، مثلما لوحظ خلال السنوات الماضية بين إضراب الطلبة من جهة، وإضراب الأساتذة من جهة أخرى.

رابعا: أصبح نظام الكليات مجالا للمضاربات، واتخذته البعض سجلا تجاريا. فلم لم تعتمد شفافية أكبر عند الانتقال من نظام المعاهد إلى نظام الكليات؟ لأننا نعتبر أن سبب هذه المضاربات يكمن في انعدام الشفافية؟

مناضلون، وهي جزء لا يتجزأ من المجتمع، حيث تتفاعل معه سلبا أو إيجابا. وما الوضعية الحالية إلا صورة لواقع البلد المعيش. وكخريج من هذه المدرسة، فإنني أعتز بالمكتسبات التي حققتها، وأفتخر بها وأثمنها كما أو من في نفس الوقت بحركيتها ومواكبتها للتغيرات الحاصلة في العالم، الأمر الذي يدعو القائمين عليها ومختلف الأطراف الفاعلة، إلى إجراء الإصلاحات والمعالجات الضرورية، لأن التعويل على المدرسة في قيادة المجتمع لا مناص منه. وبالتالي فهي مسؤولة الجميع. ولعل أبرز النقاخص، السيد الرئيس، السادة الوزراء لاسيما السيد وزير المالية، التي أثري بها مجال الميزانية في هذا الموضوع هي:

1 - لقد أدى تجميد المناصب المالية منذ سنة 1995، إلى الاكتظاظ الكبير في الأقسام، حيث يتجاوز عدد تلاميذ القسم الواحد خمسين (50) تلميذا. ويجري هذا في الوقت الذي نتكلم فيه عن النجاعة وعن مشروع المؤسسة وتحسين الأداء التربوي. وإذا تساءلنا عن مبررات هذا التجميد، نجد أنها ناجمة عن الاعتماد بصفة نظرية محض على الساعات الزائدة عند كل معلم أو أستاذ، دون أن تؤخذ التنظيمات التربوية بعين الاعتبار. فمثلا يمكن أن يعين ستة (6) أساتذة لمادة الفيزياء في مؤسسة ما، يستفيد نصفهم ساعات إضافية، في حين لا يستفيد النصف الآخر لوجود فائض، لأنه لا يمكن تجزئة توقيت القسم الواحد بين أستاذين اثنين في نفس المادة. كما اعتبر في هذا، وجود ست ساعات فائضة لكل معلم للغة العربية في الطور الثاني.

ومن هذا المنطلق، فلا أرى مبررا لإطلاقا لهذا التجميد للمناصب المالية في ظل توسيع المدرسة وانتشارها لتقريبها من المواطنين، وفي ظل زيادة المتدربين، وفي ظل المطالبة بتحسين المدرسة وتطويرها.

2 - لقد أثر تطبيق تعميم استعمال التعليم رقم 1273، المتعلقة بعدم إعادة استعمال المناصب المالية التي قد تشغر خلال السنة، سلبا هو الآخر على السير العادي للتعليم، وزاد من حدة نقص المناصب. فهل من المعقول

أما فيما يخص قطاع المجاهدين، فألاحظ أنه يتميز بضعف الأداء سواء في المستوى الوزاري أو في المستوى المحلي، الأمر الذي عرض فئة المجاهدين وذوي الحقوق لمعاملات سيئة. كما أتساءل عن مصير الملفات المتعلقة بطلب الاعتراف التي ماتزال متوقفة، ولم تتم دراستها. بل إن بعض أصحابها قد انتقلوا إلى الرفيق الأعلى، وبقيت ملفاتهم مجمدة ولم يتحصلوا على حقوقهم. وعليه، نطالب بدراسة هذه الملفات وانتقال حقوق أصحابها إلى ذويهم، حسب القانون المعمول به. كما نرجو من السيد الوزير أن يصدر بيانا وزاريا يخص ظروف تجميد طلبات الاعتراف إلى اليوم. أشكركم على حسن انتباهكم وأستسمحكم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد بونعامه الهامل، تفضل.

السيد بونعامه الهامل: شكرا السيد الرئيس،

باسم الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، السيد الرئيس، السادة الوزراء والوفود المرافقة لهم، السيدات والسادة أعضاء الطاقم الإعلامي، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مع مناقشة ميزانية القطاعات المبرمجة لهذا اليوم، والتي تكتسي أهمية بالغة، ونظرا إلى ضيق الوقت، أختصر تدخلي على قطاع التربية الذي يعتبر أساس نهضة الأمة وتطورها. ثم أتطرق بصفة مختصرة إلى قطاع التعليم العالي.

أولا: قطاع التربية:

لقد نسبت أوصاف عدة ومرعبة إلى قطاع التربية حتى من قبل الذين تخرجوا من المدرسة الجزائرية ذاتها. فمنهم من وصفها بالمنكوبة، ومنهم من وصفها بالمريضة. بل ولقد قال البعض عنها إنها المتسببة في المأساة الجزائرية، إلا أن الواقع يكشف أن المدرسة الجزائرية قد تخرج منها

دينارا في اليوم، أو نضمن وجبة متوازنة بمبلغ 7 دنانير للمستفيد من المطعم المدرسي في المناطق النائية؟ مع العلم أن الذنب الوحيد في هذا المجال، يتمثل في أن الدولة لم تستطع أن توفر لهم مقعدا دراسيا قريبا من إقامتهم، أو لكونهم فقراء. أفلا يمكن إيجاد حل لهذا الواقع المر؟.

ثانيا: قطاع التعليم العالي:

لقد عرف التعليم العالي، السيد الرئيس، توسعا معتبرا يشجع على الاطمئنان، إضافة إلى دعم الأنظمة القانونية المتعلقة به. غير أن الجهة التي أمثلها، ماتزال تنتظر تجسيد الوعود المقدمة لتكتمل آمال المواطن بإنشاء الجامعة الإفريقية، وأقولها بصراحة "الجامعة الإفريقية"، كما أقولها أخيرا باللغة الدارجة "اللي بلهم يرشنا" والسلام عليكم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: بارك الله فيك. أذكر بأن بعض الإخوة النواب قدموا تدخلاتهم مكتوبة. كما أذكر المصالح التقنية في المجلس بأن تسجل أسماء هؤلاء الإخوة وتدرجها ضمن الوسائل الإعلامية الخاصة بالمجلس، وهؤلاء السادة هم:

- 1 - الحاج الطيب عزيز
- 2 - محمد غرس الدين
- 3 - مختار عمrani
- 4 - جمال لعمارة
- 5 - أحمد شعواطي
- 6 - عبد القادر شقو
- 7 - عبد الحميد أوصيف
- 8 - شعبان سماعلي

وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عز الدين بوحملة، غائب... إذن، أحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بزازي.

السيد بلقاسم بزازي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة

أن تبقى مدرسة دون مدير، أو قسم دون معلم، إلى أن تمنح المديرية العامة للميزانية موافقتها بإعادة استعمال المنصب المالي؟ ومن ثم، فإننا نطالب ونلح على أن يستثنى قطاع التربية من هذا الإجراء، وبالخصوص فيما يتعلق بالمناصب التربوية.

3 - تخص النقطة الثالثة، السيد الرئيس، ترميمات المدارس الابتدائية والمخولة قانونا للبلديات التي هي عاجزة ماليا عن التكفل بهذا الموضوع. ومازاد الطين بلة، هو حذف القيمة الجزافية المخصصة لها والمقدرة بنسبة 10٪، الأمر الذي جعلها تعيش وضعية مزرية في الوقت الذي يجب أن تكون هذه المرحلة القاعدية محل اهتمام الجميع، لأنها الركيزة الأساسية للعملية التربوية. وعلى هذا الأساس، يستلزم إيجاد حل فوري ونهائي لهذه المعضلة.

4 - رغم الحجم الكبير لميزانية قطاع التربية، إلا أن معظمها يصرف أجورا على المستخدمين، بينما تعرف ميزانيات التسيير شحا كبيرا يعيق أداء مهامها. وكمثال على ذلك، تفتقر كل إدارات التربية إلى الورق والأطرفة، وبعضها لا كهرباء لها، دون أن نتحدث عن الهاتف وغيره. فكيف لها إذن أن تجري الإصلاحات الضرورية والدورية اللازمة التي تتناسب ودورها كمرفق يبنى أسس العلم والتربية والمعرفة؟ وهذا يدعو إلى التفكير في إيجاد بدائل تدر أموالا للقيام بالإصلاحات.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إن التخلي عن بناء السكنات المرفقة مع كل مشروع جديد، يسبب معاناة كبيرة للمعلمين، ويؤثر سلبا في أدائهم، خاصة وأن السكن يعد وسيلة من وسائل العمل التي لا يمكن بدونها تأدية الرسالة المنوطة بهم.

5 - إن المتطلع إلى التغييرات الحاصلة في الأسعار والضرائب والرواتب، يجدها ترتفع باضطراد، وأن الثابت الوحيد في بلادنا هو منحة الداخليات والمطاعم المدرسية. فهل من المعقول أن نغذي مراهقا بمبلغ 33

والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ تدخلني بقطاع التربية الوطنية، حيث اتضح من خلال توزيع اعتمادات الميزانية، أن مبالغ معتبرة خصصت لهذا القطاع، الأمر الذي يدل على مدى أولوية التربية والتكوين وأهميتهما لما لهما من أثر في مستقبل البلاد وتربية الأجيال، حيث بلغت الزيادة نسبة 3,67٪ مقارنة بالاعتمادات المخصصة لسنة 1999. ورغم ذلك، فإن القطاع يعاني مشاكل وصعوبات لا حصر لها. وينطبق عليه المثال القائل: "متهوم بالشبعة وهو جوعان"، لأن جل الاعتمادات تخصص للأجور. فالهياكل مثلا، تعرف نقصا كبيرا، والموجود منها غير قادر على تغطية حاجات التمدرس، مما سبب الاكتظاظ في كثير من المؤسسات خاصة في المناطق الحضرية. وهو ما يدعو إلى إيلاء الأهمية لتوسيع هذه الهياكل لمواجهة الاحتياجات الجديدة وتحسين ظروف التمدرس، وترميم الهياكل المتوفرة وإصلاحها لكون تجهيزاتها أتلفت أو تآكلت بسبب القدم. وهذا يفرض تحرير الفصل أو البند المتعلق بالصيانة والاقتناء بدل تجميده.

ثم إن اعتماد معدل معلم واحد لـ 18 تلميذا، كمعدل وطني، يحمل في طياته مغالطات خطيرة، إذ يصل عدد التلاميذ في القسم، في المناطق الحضرية، إلى 40 تلميذا في الوقت الذي لا يتجاوز 10 تلاميذ في القسم في المناطق النائية. وقد تدل هذه المفارقة على انعدام الوسائل التحفيزية كالسكن مثلا وعلاوات المناطق. كما جعلت هذه المغالطة الوزارة تتخلى عن المناصب المالية المخصصة لها منذ سنوات، والتي بلغت حد 18000 منصب مالي، وهذا طبعا على حساب القطاع، وأخص منه جانب التمدرس.

وأقول في مجال التكوين: يجب أن يتم وفق برامج

مدروسة وأهداف محددة ومرسومة سلفا بعيدا عن الارتجالية والعمليات القصيرة المدى، والتي لا تفي بالغرض. إذ لا يخضع التكوين الخاص بالمعلمين في المعاهد التكنولوجية مثلا لمقاييس علمية، ولا لمقاييس تربوية وبيداغوجية، ذلك أن أساتذة المعاهد يخضعون لتربص مغلق صيفا أو أثناء العطل ولمدة (10) أيام، فيلقنون دروسا ومواضيع معينة ثم يفاجؤون في بداية السنة ببرامج ومواضيع ودروس لتلقيها معلمي المدارس الأساسية، لا علاقة لها ببرامج التكوين، مما يفرغ العملية من أهدافها. ولكي تؤدي العملية أهدافها، أقترح:

- توحيد المناهج الدراسية في الجزائر حتى يتم التنسيق في التعليم.

- تعميم التعليم على جميع الأسلاك، خاصة المفتشين.

- تنظيم تربصات دورية للأساتذة المكونين يشرف عليها خبراء جامعيون في التربية.

- إعطاء الأستاذ المكون الأهمية.

كما أريد، السيد الوزير، أن ألفت انتباهكم إلى أمور موجودة في القطاع، لإعطائها المزيد من الاهتمام والعناية لما يعترها من نقائص، ومنها:

أولا: فيما يخص مسابقات التفتيش التي تجري في المستوى الوطني، أرى أن غموضا كبيرا يعترها، إذ تفتقر بصراحة إلى الشفافية والنزاهة خاصة عند إجراء الامتحان الشفوي الذي لا يخضع إلى مقاييس واضحة. فقد ينجح المترشح في الامتحان الكتابي لسنوات متتالية، ولكنه يفشل في اجتياز الامتحان الشفوي، لأنه، الله غالب، لا يعرف الفريق الذي يجري له الامتحان الشفوي، أو لا يعرف أحدا في الوزارة أو أن "يده قصيرة".

وفيما يخص بعثات المعلمين إلى الخارج، أسأل: أين وصلت هذه القضية؟ إلى أين وصلت عملية تقييم هذه البعثات؟ وهل تنظم الوزارة بعثات دورية؟ ثم على أي أساس يتم الانتقال والاختيار لهذه البعثات إلى الخارج؟ أرجو منكم مزيدا من التوضيح حتى ينجلي الغموض الذي يكتنف العملية.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

سيتمحور تدخلي حول مشروع ميزانية قطاعات التربية الوطنية، المجاهدين، الاتصال والثقافة.

1 - قطاع التربية الوطنية:

فيما يخص هذا القطاع الذي يعتبر شعاعا أساسيا للتنمية الوطنية، سجلت ملاحظات هي تقريبا نفسها التي ذكرتها في مناقشة ميزانية القطاع للسنة الماضية. وهي كالآتي:

- ضعف مردودية المنظومة التربوية وتفاقم ظاهرة التسرب المدرسي.

- ثقل مضمون البرامج البيداغوجية في كل الأطوار التعليمية.

- ضعف التكفل بالتلاميذ من حيث التغذية والصحة والنشاطات الثقافية.

- نقص الكتاب المدرسي وارتفاع أسعاره، وحتى الموجود منه ذو شكل رديء.

- نقص في عدد المؤطرين خاصة في مادة اللغة الفرنسية، حيث تشتكي بعض المدارس عدم التحاق مدرسي اللغة الفرنسية.

- سوء استقبال المواطنين وموظفي القطاع من قبل مسؤولي مصالح مديريات التربية في مستوى الولايات.

- ضعف الاعتمادات المخصصة لصيانة المؤسسات التربوية من ثانويات وإكماليات، مما أدى إلى تدهور ظروف التمدريس في الكثير منها.

- التماطل في فتح المطاعم المدرسية في المناطق المحرومة، وتأخر تعيين المؤطرين في المناطق النائية، أذكر على سبيل المثال بلديات جنوب ولاية سيدي بلعباس.

- اكتظاظ الأقسام بالتلاميذ وقد يصل عددهم في بعض المؤسسات إلى حدود 45 تلميذا، الشيء الذي ينعكس

أما فيما يخص إنشاء الثانويات الجديدة، فرغم خضوع العملية لمقاييس وخريطة وطنية، غير أن توزيع السنة الماضية، أو (السنوات الماضية) يجعلنا نتساءل عن مدى تطبيق هذه المعايير والشروط المطلوبة، حيث استفادت ولاية معينة من ضمن أربعة (04) مشاريع، نسبة 50٪ منها.

وفيما يخص التعاون في مجال التربية والتكوين مع بلدان الخليج، يعرف الجميع أن سوق الخليج مهم. وحسب علمي، كانت دولة قطر الشقيقة وماتزال مستعدة للتعاون مع الجزائر، إذ طلبت إجراء مسابقات تحت إشرافها لاختيار الإطارات، لكن العملية لم تتم. فلماذا؟ إننا لا ندري الأسباب الحقيقية. والمفروض هو أن نسعى إلى إنشاء مركز للتعاون مع هذه البلدان مثلنا في ذلك مثل جيراننا تونس والمغرب، لأن ذلك يسمح بامتصاص اليد العاملة، ونقل الخبرات الجزائرية إلى الخارج، وقد...

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الرزاق مقري.

السيد بلقاسم بزازي: من فضلك السيد الرئيس...

السيد رئيس الجلسة: اسمح لي. لقد كنا مرنين إلى أقصى درجة قصد مساعدة الإخوة بإضافة دقيقة أو دقيقتين. فترتبت على ذلك مشاكل، مما يحتم علينا الالتزام بالوقت المحدد لا غير. أحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الرزاق مقري... غائب... السيد محمد السعيد بوبكر... غائب... السيد نور الدين مراو... غائب... السيد صالح كحل السنان... غائب... السيد حاج الطيب عزيز... غائب... إذن أحيل الكلمة إلى السيد معاشو بومليك، تفضل.

السيد معاشو بومليك: شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

الثورة التحريرية وتجميعها والاهتمام بالباحثين ماديا ومعنويا،
- ندرة الأوسمة الخاصة بأعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني رغم قيام المصلحة المختصة بالوزارة بدورها على أحسن ما يرام.

ثم رغم الجهود المبذولة من الوزارة ومصالحها المختصة، والتحسين الملحوظ في السداسي الثاني من سنة 1999، إلا أننا نسجل تأخرا ملموسا في دراسة ملفات الاعتراف والطنع والمنح وتصفياتها ومراقبتها.

وفي الأخير، أطرح على سيادتكم السؤال الآتي:

هل فعلا توقفت عملية قبول ملفات الاعتراف؟ وإلى متى يتم الحسم فيها نهائيا؟

3 - قطاع الاتصال والثقافة:

فيما يخص هذا القطاع، أود تسجيل الملاحظات الآتية:

- غياب الإنتاج السينمائي في السنوات الأخيرة رغم توفر الطاقات البشرية والمادية،
- عدم توفر دور الثقافة في عدد كبير من المدن الكبرى، كمدينة سيدي بلعباس مثلا،
- عدم تشجيع الإنتاج الإذاعي.

وفي هذا الإطار، ورغم التزامات ولاية سيدي بلعباس بتكفلها بشراء الأجهزة، وتوفير المقر، ننتظر دائما الترخيص من الوزارة لفتح الإذاعة المحلية.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن محمد.

سلبا على التحصيل العلمي السليم.
- انعدام أدنى شروط العمل أحيانا في المؤسسات التربوية كالتبشير على سبيل الذكر.
- المحسوبية والتحاييل على القانون، وغياب الشفافية وعدم تكافؤ الفرص في تسيير شؤون عمال القطاع من توظيف وتعيين وترقية ونقل إلخ... في مستوى بعض مصالح الموظفين التابعة للمديريات الولائية للتربية.

لقد أصبح التوظيف في مناصب الاستخلاف ماثرا للجدال والتذمر لما رافقته من صفة ذميمة لا تعير للضمير المهني ولا للأخلاق أدنى اهتمام، بل تجعل من العملية ميدانا للابتزاز، وسجلا تجاريا للربح والاسترزاق. وفي هذا الشأن يجب على الوزارة التدخل لوضع حد لهذه الظاهرة مع اتخاذ إجراءات وتدابير لتكريس مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المترشحين لهذه المناصب، وجعله المقياس الوحيد لانتقاء الفائزين بها. فقلت ثم قلت أما اليوم فأقول: اللهم فاشهد، فإني قد بلغت، طبقا للمادة 100 من الدستور.

وفي الأخير، أطرح على سيادتكم الأسئلة الآتية:

- 1 - إلى أي مدى وصلت عملية تقويم وتقييم المنظومة التربوية؟
- 2 - متى سيتم إعادة النظر في القانون الأساسي لعمال التربية، وبذلك إعادة الاعتبار إلى المربي؟
- 3 - قطاع المجاهدين:

فيما يخص هذا القطاع، سجلت الملاحظات الآتية:

- التأخر في إصدار المراسيم التنفيذية المتعلقة بقانون الشهيد والمجاهد لأسباب نجهلها، ونريد معرفتها،
- تعميم تدريس تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية على جميع التخصصات وفي جميع المستويات، لأن التاريخ هو الإسمت المسلح الذي يحمي الشخصية الوطنية من الذوبان والتشويه،
- تشجيع البحوث التاريخية من خلال استرجاع وثائق

تماثل حالة عمال القطاعات الأخرى. وقد قيل: لقد طلب الوزير إضافة مبلغ 67 مليارا ولم يحصل إلا على 3 ملايين. وفي كل مرة يتساءل وزير المالية: من أين يأتي بالأموال؟ وأجيب يحتوي مشروع الميزانية على بنود طفيلية تخص مجلس كذا ومجلس كذا ومجلس كذا في حين لا تقدم هذه المجالس أية خدمة ولا فائدة. فلنخفف من أتعاب هذا القطاع وتعاسته!! فكيف لهذه الجامعة أن تقوم بدورها في ظل عدم وجود ميزانية خاصة بالتجهيز والمخابر والنشر؟ يجب تخصيص منحة للأساتذة وللأدوات التي تعينهم على القيام بعملهم. هذا ما وددت قوله. وأتمنى أن يلبي السيد رئيس الحكومة والسيد وزير المالية طلب السيد وزير التعليم العالي وذلك بدعمه بمبلغ 67 مليارا. فلم لا نحاول توفير هذا المبلغ من الملايير المجمدة؟! ذلك أن الدخول الجامعي الماضي تميز بصعوبات جمة، نتمنى ألا تتكرر هذه السنة. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن حبيبي.

السيد عبد الرحمن حبيبي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الضيوف،

رجال الحق والعدل،

السادة رجال الإعلام، السلام عليكم.

سيدي الرئيس، لا أحترم في تدخلني اليوم وعن قصد ترتيب الوزارات كما جاء في الجدول. لكن أبدؤها متعمدا بالتعليم العالي تقديرا واحتراما لهذه الفئة العالمية والمتعلمة، والتي تكذب وتجد رغم الظروف الصعبة التي تعيشها من حيث السكنات التي تأويها والتي حتى وإن وجدت، فكراؤها يبلغ أكثر من 6000 دج شهريا. هذا من

السيد مصطفى بن محمد: شكرا، سيدي الرئيس، السيدات والسادة، السلام عليكم.

سأتطرق في تدخلني هذا إلى قطاع التعليم العالي، وأقول بين قوسين: لقد تنقلت منذ 10 أيام إلى معهد الإعلام الآلي بجامعة تيزي وزو، وحضرت مناقشة أطروحة لأحد أصدقائي. والعجيب فيما رأيته، هو تراكم الأوساخ في كل ناحية، والنوافذ محطمة... إنه أمر عجيب فعلا، ذلك أنه لم يخطر قط ببالي أن الجامعة تعاني مثل هذه الأمور. يحدث كل هذا، في حين يجري الحديث عن مشروع إصلاح الجامعات! ولكن ما نشاهده في الميدان، يدل على عكس ذلك. فالجامعة تعيش كارثة كبيرة!! هذا وإننا نشهد هذه الأيام تحركات بoudna أن تسفر عن إجراءات إيجابية لتفادي السنة البيضاء مثلما حدث السنة الماضية. ثم إن الطالب يعاني عدة مشاكل كالإقامة الجامعية مثلا، إذ يصل عدد الطلبة في الغرفة الواحدة إلى 5 أو 6 طلاب. كما تقدر المنحة التي يستفيدها بمبلغ 900 دج شهريا تصرف في الأكل وأمور أخرى، بالإضافة إلى صعوبة ظروف الدراسة التي تطرقت إليها سابقا.

وفي هذا الصدد، يجب التذكير بأن الطالب ملزم بالحضور مبكرا إلى الجامعة - في الساعة السادسة والنصف أو السابعة صباحا - إذا أراد الظفر بمقعد أمامي، وإلا فاتته المحاضرة بحكم انعدام جهاز مكبر الصوت!! فمن غير المعقول ترك شباب المستقبل يعاني مثل هذه المشاكل، مما لا يخدم بتاتا مصلحة المجتمع.

فيما يخص الأساتذة الذين يعانون قرار تجميد أجورهم، أرى أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الجهود التي يبذلونها فتقوم بتشجيعهم، لا توقيف رواتبهم. هذا ويعترض الجامعة مشكل آخر يتمثل في عدم تصنيف الإطارات المسيرة خاصة في مستوى المعاهد.

وعليه، يجب الأخذ بعين الاعتبار مسألة تدني قدرتهم الشرائية، هذا دون التطرق إلى حالة عمال الجامعة التي

خرّجت ما خرّجت، مؤسستان هما ثانوية جمال الدين الأفغاني وثانوية البنات وماتزالان كذلك ويضرب بهما المثل. لكن وضعيتهما تدهورت كثيرا. وعليه بات من المؤكد والضروري تخصيص مبلغ مالي من أجل ترميمهما وليس مجرد التفكير في ذلك، وأنا أعني ما أقول.

كما أذكر الوزارة بأنها ماتزال مدانة لثانوية البنات بالجائزة التي وعدتها بها. وأخيرا، أيعقل يا أهل الحل والعقد دخول الألفية الجديدة بالاستخلاف والإحالة على التقاعد؟ أليس هذا ضريبا للمنظومة التربوية؟.

سيدي الرئيس، يملك بعض المجاهدين وثائق ودلائل تؤكد لهم هذه الصفة، لكنهم لا يملكون شهادة الاعتراف، لأنهم وببساطة لم يستخرجوها السنوات الماضية. ولما طلبوها لم يجدوا البطاقات الثلاث ولم يريدوا شراءها من السوق السوداء. السؤال: ما هو الحل، يا سيادة الوزير المحترم؟ هذا ولا يفوتني أن أسأل عن عشرات الملفات التي أرسلتها السنوات الأخيرة السلطات المحلية بوصل يؤكد ذلك إلى الوزارة، وعند الاستفسار عنها بالوزارة تأكد أن الملفات لم تصل وذلك برسالة رسمية منها. فما هو الحل، والأدلة موجودة، يا سيادة الوزير؟ هذا ومن باب الإشادة بالجهود، فإنني أنوه بمشروع متحف المجاهد بولاية معسكر والذي أتمنى أن يتم تجسيده على أرض الواقع وأنتم على رأس الوزارة. وكم تكون فرحة الأسرة الثورية عموما، وإخوانكم المجاهدين بالولاية الخامسة خصوصا بذلك. ومن جهة أخرى، فإنني أعلم الوزارة بالتصدع الكبير الذي أصاب مبنى مركز الراحة ببوحنيفية الذي نرجو التفطن له، وأخذ القضية بجدية وإلا...

وبالمناسبة، ومن هذا المقام، فليسمح لي السيد الرئيس أن أحيي تحية خاصة لأصحاب القرار التاريخي الذي أعيدت به صورة الأمير عبد القادر إلى الأوراق النقدية، وكم نادينا بذلك.

وأخيرا، سيدي الرئيس، تكون متابعة تدخل في قطاع الثقافة عبارة عن استفسارات هي كالاتي:

جهة، ومن جهة أخرى وضعيتها الإدارية، حيث لم ير القانون الذي يسيرها النور بعد. فمتى سيكون ذلك؟.

سيدي الوزير، إنني أدرك جيدا أنكم تعرفون أن معسكر تقع في قلب بعض الولايات، فهي لا تبعد عن وهران إلا بمسافة 90 كلم، وعن سيدي بلعباس بمسافة 80 كلم، وعن مستغانم بمسافة 70 كلم، وعن تيارت بأقل من 100 كلم مع توفير النقل وسهولته برا، وكذا وجود النقل الجوي من الولاية إلى العاصمة. ضف إلى ذلك وجود الشرط الاجتماعي - وأضع خطا تحت هذه العبارة - وكذا الشرط التعجيزي للتأطير، حيث يوجد استعداد تام للأساتذة - وأضع خطا كذلك تحت هذه العبارة - وبالعدد الكافي. لكن رغم إلحاح السلطات المحلية الإدارية والمنتخبة، وغم اتصالنا نحن النواب، وتدخلاتنا في كل مرة من أجل فتح معهد للتاريخ نظرا إلى ما تمتاز به الولاية من خصوصيات، إلا أن ذلك لم يحدث. فهل في نية السيد الوزير المحترم تلبية هذا المطلب في نهاية هذه السنة؟ وهل في نيته كذلك ترقية المعهد إلى جامعة؟ أم لا هذا ولا ذاك، ونضع رفقة من يشاطروننا الرأي "أرجلنا في الماء" كما يقول المثل، ونكف عن هذا الطرح تماما وننتظر "لعل وعسى"؟

سيدي الرئيس، استفاد قطاع التربية الوطنية منذ سنوات عديدة بناء مقر مديرية التربية ليرجع المقر الموجود إلى المهمة التي كان عليها نظرا إلى الضغط الملاحظ في تلك المنطقة. فهل سيتم تدشينه خلال السنة الدراسية المقبلة 2000-2001؟.

هذا ولا يفوتني في هذا المقام، أن أستفسر سيادة الوزير عن نصيب الولاية من وسائل التجهيز العلمية والتقنية من أصل 193 إكمالية، وكذا نصيبها من بناء 2000 قسم أساسي، ومن 40 إكمالية لا مركزية خلال مشروع 2000.

سيدي الوزير، قلت وقلت، واليوم بقي علي أن أقول - كما قال زميلي " اللهم فاشهد فإنني قد بلغت" - لقد

كمقرر للجنة التربية، شهادتي هي أن اللجنة والمجلس لم يبخلا بتزويديكم، سيادة الوزير، بكل ما بحوزتهما للقفز بهذا القطاع إلى ما هو أحسن. وخير دليل على هذا، القانونان الصادران ولأول مرة في تاريخ الجزائر، كما أضفنا الأكاديميات الجامعية في القانون. والحمد لله رأيتم النور فيهما واستنجدتم بهما مؤخرا، ويعتبر ذلك مفخرة للمجلس لدى الأسرة الجامعية.

* نبدأ بالقانون التوجيهي للتعليم العالي:

- ورد في القانون بصريح العبارة أن الالتحاق بالجامعة خاضع لشرط أساسي وهو البكالوريا. لكن شاهدنا أن هذا الشرط لم يراع في بعض الماجستيرات. فأين هي المصادقية؟

- أتذكر بالأمس القريب رفض اللجنة فكرة الجذوع المشتركة، وذلك بعد الدراسة والتحليل التي أثبتت أن إثمها أكبر من نفعها من كل النواحي. فحذر المجلس الموقر من عواقب هذه الجذوع التي تكلف جهودا مالية (أي الملايير) وإدارية، ذلك أن الوزارة والأكاديميات ورؤساء الجامعات كرسوا وقتا كبيرا لتسييرها، فألتهتهم عن مهامهم الأساسية. ونلاحظ أن السنة الدراسية لم تنته بعد، وخير دليل هو أن التسجيلات لاتزال في بداية طريقها! وتفوق مدة الامتحانات بها تسعين يوما. أضف إلى ذلك منشور التوجيهات للتسجيل في السنة الأولى الذي أصبح يصدر بعد نتائج البكالوريا على غرار السنوات الماضية. فأساتذتي الذين تعاقبوا على هذه الوزارة كالأستاذ أبركان والأستاذ علي راشدي والأستاذ الجيلالي اليابس (رحمه الله) والأستاذ جبار والأستاذ بن بوزيد كانوا يتسابقون في إنجاز هذا المنشور ونشره قبل شهر مارس حتى يتسنى للمتشحين للبكالوريا التمعن في اختياراتهم.

إن حجتكم أمام هذا المجلس الموقر هي أن البكالوريا شهادة غير منصفة، وبالتالي لا بد من جذع مشترك حتى

لقد التزمت السيدة الوزيرة المحترمة بزيارة الولاية في أول خرجة لها بعد شهر أوت الماضي. فهل تم ذلك ونحن لا ندري، وذلك من أجل الوقوف على القطاع لاتخاذ إجراءات وما أكثرها؟

- 1 - الدردارة التي بويح تحتها الأمير عبد القادر،
- 2 - زمالة الأمير عبد القادر بسيدي قادة،
- 3 - القيطنة مسقط رأسه، واستعداد أحد المحسنين لترميمه،
- 4 - محكمة الأمير عبد القادر،
- 5 - دار الإقامة،
- 6 - أضرحة أولياء الله الصالحين وما أكثرهم،
- 7 - ثم ما مصير المهمة التي قام بها مسؤولو الوزارة الوصية بتاريخ 1997/3/5؟ وما مصير المحضر المتفق عليه؟ وما هي الإجراءات المتخذة إلى حد الآن؟ أم نقول: "دع عنك هذا، فذاك وقت، وهذا وقت آخر"؟.

وأخيرا، أتساءل، وبإلحاح شديد، عن مصير فيلم الأمير عبد القادر الذي قيل عنه منذ سنوات إنه أسند إلى مخرج فيلم البطل بوعمامة، السيد بن عمر بختي. أقول هذا، لماذا؟ لأننا بحاجة ماسة، خاصة في هذا الوقت، وأكثر من أي وقت مضى، إلى تعريف الأجيال المعاصرة، وجيل الاستقلال بمختلف الجوانب المتعلقة بمؤسسي الدولة الجزائرية الحديثة دون أن ننسى مشروع إنجاز الإذاعة المحلية ببني شقران، والمقر موجود.

شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد تشيكو.

السيد أحمد تشيكو: سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

السلام عليكم.

العلمية المطبقة لتحويل معهد وطني إلى مركز جامعي،
ومركز جامعي إلى جامعة؟

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بوحملة .

السيد عز الدين بوحملة: السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

رجال الإعلام،

زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

1 - التربية والتعليم:

لقد حققت الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية تقدما ملموسا في تعميم التعليم. إلا أننا لم نحقق الأهداف المنصوص عليها في سياستنا التربوية خلال هذه العقود مع غياب الانسجام وما هو منصوص عليه في النصوص التربوية الأساسية. فأخفق التعليم في صياغة الفرد الصالح والمجتمع الموحد، وفي تعريب التعليم العالي وسائر المرافق والمؤسسات الاقتصادية.

أبدأ بحملة من التساؤلات راجيا أن تكون الإجابة عنها صريحة وواضحة:

1 - إلى أي مدى تصلح منظومتنا التربوية في إنتاج المواطن المتكيف اجتماعيا والنافع لنفسه ولمجتمعه؟.

2 - هل المنظومة التربوية القائمة حاليا قادرة على الاستجابة للمتطلبات الحالية والمستقبلية؟ وإن لم تكن كذلك، فما هي حدود الإيجابيات والسلبيات في منظومتنا؟ وماذا نستطيع إعداده لجيل الغد الذي سيعيش مستقبلا وواقعا غير واقعا؟.

3 - ما هو الحرف الذي يعتمد في تعليم اللغة الأمازيغية؟.

يتمكن الطالب من اختيار شعبته المفضلة. ولكن ما رأيانه مؤخرا، ويا للعجب، أن يرغم النجباء، حاملو شهادة البكالوريا بتقدير جيد جدا وجيد وقريب من الجيد على اختيار شعب بعيدة كل البعد عن أذواقهم ومستوياتهم، بل يحرمون من إعادة السنة، وإن كان هذا حقا أساسيا لكل طالب التحق بالتعليم العالي، مع العلم أن لحاملي شهادة البكالوريا (بتقدير مقبول) والذين تحصلوا على معدل أقل من 20/5، الحق في الإعادة.

فالمعقول والمنطق، والمفروض هو التكفل بالنجباء والذين شجعهم رئيس الجمهورية، وتوجيههم إلى مدارس عليا ذات مستوى عالمي، وليس منحهم الرذاعة المدعمة.

كما التحق العشرات من حاملي شهادة البكالوريا بالجزع المشترك في بعض المراكز الجامعية وهم بعيدون عن المعدل المشروط (أي أقل من 11,5/20).

قانون البحث العلمي:

لأول مرة في تاريخ الجزائر، يدعم القطاع الإستراتيجي هذا بقانون وأموال طائلة قدرها (510 ملايين) حتى تكون دفعا للقطاع والنهوض بالاقتصاد الوطني. ولكن مع الأسف الشديد، لم تصدر النصوص التطبيقية التي وعدت، سيادة الوزير، اللجنة بتزويدها بها وكذا القانون الأساسي للأستاذ.

ونجهل حتى الآن ما صرف وأين صرفت هذه المبالغ المالية المجددة والمنتظرة من الباحثين إلى درجة اليأس والهجرة.

أخيرا، وكنايب لولاية المدينة، أتعجب من عدم تحويل معهد التعليم العالي بالمدينة والذي عمره 11 سنة حتى اليوم إلى مركز جامعي على الأقل، عكس بعض الجهات الأخرى المحظوظة. والسؤال المطروح: ما هي المقاييس

هذا ولم يول التعليم التحضيري الاهتمام نهائيا بالرغم من أهميته. لذا يجب على الدولة أن تعتني به عنايتها بالتعليم الأساسي.

كما أغفل مشكل تزويد المؤسسات بالوسائل التعليمية الملائمة منذ أمد طويل، وتم ذلك في وقت الرخاء حين كان بالإمكان توفير قاعدة أساسية من الوسائل المختلفة.

ويرجع عدم تطوير المنظومة التربوية حتى تتكفل بالعلوم الاجتماعية، أساسا إلى سوء التوجيه، حيث يتم توجيه أضعف الطلبة إلى الاختصاصات المهمة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية.

هذا ونطلب أن يكون مسعى ترسيخ مكانة التاريخ الوطني في منظومة التربية والتكوين بعيدا عن الشعارات، لكن بالتكفل الفعلي بهذه المادة في البرامج الدراسية بالتعاون مع كل الجهات المعنية. وأتمنى أن يجيبنا السيد الوزير، وليس بالتبريرات عن سبب حذف مادة التاريخ من امتحانات التعليم الأساسي. كما نطلب مراجعة البرامج في إطار نظرة شاملة لعملية التربية والتكوين مع مراعاة متطلبات البيئة والمحيط والتطور التنموي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تخفيف البرامج وانسجامها مع التركيز على الجوانب التطبيقية.

ثم كيف يمكن الحد من التسرب المدرسي الذي بلغ في نهاية الطور الثالث من التعليم الأساسي نسبة 75٪؟، نحن نطلب تعزيز منظومة التربية والتكوين بإجراءات ملموسة واضحة للحد من هذه الظاهرة.

إذا كان التعزيز في متابعة المدرسين مهما، فإن الأهم يكمن في تعزيز تكوين أسلاك التفتيش وتأهيلها لتتجاوز فعلا التفتيش الإداري، إذ أصبح المفتشون، في نظر المربين، بمثابة شرطة لذا يجب الاهتمام بالتفتيش البيداغوجي الذي يراعي جوانب أساسية من حرية المدرس.

4 - هل توجد مدارس خاصة قائمة الآن؟ كم عددها؟ ومن رخص لها؟ وبما أن الأدلة موجودة فهل هي متبعة؟.

5 - ما هي الإجراءات المتخذة في حق أولئك الذين يحتلون أقساما في بعض المدارس؟. وللعلم احتل السكان أربعة أقسام لمدرسة ببلدية الشراقة، منهم من لا ينتمي أساسا إلى إطار التعليم. وتم توزيع الأطفال على مدارس أخرى. وقد تحدثت مع رئيس البلدية، إلا أنه أقر بعدم وجود الحل.

6 - إن الحديث عن مواصلة الجهود الرامية إلى تعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية، كلام سريالي، لأنه يقفز على حقيقة التراجع عن تجربة اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى في التعليم.

لذا نتساءل: أين هو محل اللغة الإنجليزية في التعليم بعيدا عن كل الأحاديث الوهمية؟ نتعجب من التمسك باللغة الفرنسية ونهمل اللغة الحية. وكمثال على ذلك، لا يوجد بالدائرة الحضرية للشراقة أي قسم خاص بذلك.

7 - كيف ننظر إلى المطاعم المدرسية؟ هل هي مساعدة تقدم للتلاميذ المحتاجين؟ أم هي وسيلة تربوية كما تعتمدها الكثير من الدول؟.

8 - نتساءل بإلحاح عن ضرورة توضيح هذه الأقسام وكيفية اختيار تلاميذها (المدارس الكبرى إن بقيت)، مع العلم، وبكل أسف، أن النجباء من الحائزين على شهادة البكالوريا، يتم تكريمهم بإرسالهم إلى الجامعات الأجنبية. وهذا يعتبر بالدرجة الأولى انتقاصا من مستوى التكوين في جامعاتنا واستنزافا لطاقتنا، لأن الأغلبية من هذه الشريحة الممتازة لا تعود إلى أرض الوطن، والإحصائيات المتوفرة تشير إلى ذلك، وإن عادت فإن جامعاتنا لا تستفيد خبراتهم.

ثم إن التناسي أو الإغفال التام للحديث عن الوضعية المهنية والمادية والاجتماعية للأستاذ المربي، وهو ضحية الإرهاق المادي والضغط الاجتماعي والمطالب المتعددة من قبل الجهات الوصية، والتي يجب عليه الالتزام بها، جعله متهما وضحية في نفس الوقت. فإصلاح وضعية الأستاذ هو جزء من إصلاح المنظومة التربوية.

المكتبات المدرسية والمكتبات العمومية ومكتبات المراكز الثقافية، والمكتبات المسجدية، لأن ذلك سيمنح الثقة للمربين والأولياء ويدفعهم إلى التعاون لإثراء هذه المكتبات.

يعيش الطالب الجزائري خواء وفراغا وجدانيين، الأمر الذي يقتضي تبني مشاريع تربوية تتكفل بالتربية بما يتماشى والمثل الحضارية...

السيد رئيس الجلسة: شكرا، نرفع الجلسة لمدة ربع ساعة، ثم نستأنفها فيما بعد.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الخمسين مساء.**

كما نتساءل عن دور الأخصائيين النفسانيين الموجودين في مستوى المؤسسات التربوية في دعم عملية التوجيه المدرسي، ثم في أي اتجاه يتم تطوير وظيفة المستشار التربوي؟.

وللعلم بقيت جل المدارس الابتدائية تعاني نقص التكفل في جميع الميادين، لأنها تابعة للجماعات المحلية. لذا نطلب استقلالية هذه المؤسسات باستحداث وكالة وطنية تتكفل بها من حيث التجهيز وتتبع وزارة التربية.

كما نطلب تعزيز مجال الصحة، من خلال الصحة التربوية والعناية النفسية، وإدراج الثقافة الصحية والبيئية في البرامج التربوية، إذ نلاحظ أن الكثير من الأمراض التي قضينا عليها في مرحلة معينة أخذت تظهر من جديد، ونرى ضرورة إيجاد صلات ثقافية للتعاون التربوي بين